تقرير استطلاع الرَّأيِّ العَامِّ لِهَيْئاتِ المُجْتَمَعِ المَدَنِيّ

المُنظِّمون

مركز الخليج لحقوق الإنسان، وشبكة الابتكار للتغيير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر 2020

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لقد قام المجتمع المدني بدور محوري في التصدي لبعض أكبر المظالم وفي بناء المجتمعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما قام بدور بارز في نقد السرديات وإقامتها وتمكينها. ولا يسعنا الحديث عما أحرزته جهود التعبئة في المنطقة من نجاحات دون إلقاء الضوء على الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني والناشطون فيه.

قام مركز الخليج لحقوق الإنسان (GCHR) بالشراكة مع شبكة الابتكار للتغيير – الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (I4C MENA) بإجراء هذا البحث لتحليل نظرة الجمهور في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. تم إجراء البحث خلال الفترة من أكتوبر إلى نوفمبر 2020 في إطار مشروع حملة كلنا مع بعض نقدر WeActTogether، الذي يديره مركز الخليج لحقوق الإنسان بالشراكة مع مركز الابتكار من أجل التغيير في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تتم إدارة العمل ضمن إطار أحد أهداف الشبكة المتمثّل بالعمل للدفاع عن قضايا الفضاء المدني وحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتطوير الموارد والأدوات القائمة على الأدلة من أجل الحملات الفعالة والمناصرة.

الباحثة ومُعِدَّة التقرير
د. خلود الخطيب

بدأ المشروع في يونيو 2020 ويستمر حتى عام 2022، يدير بموجبه مركز الخليج لحقوق الإنسان وشبكة الابتكار للتغيير وعدد من الشركاء حملة WeActTogether ، والتي تحمل رسالة رئيسية مفادها أن "المجتمع المدني يقدم مساهمة كبيرة لمجتمعاتنا، وأن حقوق الإنسان كاملة هي حق أساسي". سيسلط المشروع الضوء على المساهمات التي برع فيها المجتمع المدني في الدفاع عن الحقوق والحريات مع تسليط الضوء على دور المجتمع المدني كوسيلة للناس للتعبير عن آرائهم ومطالبهم.

كجزء من الحملة، كانت هناك حاجة لتحديد وبحث تصور الجمهور في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمجتمع المدني. تم إجراء هذا البحث وكتابته بواسطة الإستشارية الدكتورة خلود الخطيب، باحثة وكاتبة التقرير.

نودُّ أن نتوجَّه بالشكر إلى جميع الذين استجابوا للاستبيان وشاركوا في هذا البحث، وإلى جميع أولئك الذين ساهموا في إتمام هذا العمل وقدَّموا له الدعم.

المنظِّمُون

نظرًا لغرض تدوير الأرقام، فإن الأرقام المقدمة في هذا التقرير قد لا تضيف بدقة إلى الإجماليات المقدمة وقد لا تعكس النسب المئوية الأرقام المطلقة بدقة. أيضًا، بالنسبة لبعض الأسئلة، فقد كان لدى المستجيبين خيار اختيار إجابات متعددة، لذلك قد يصل إجمالي النسب المئوية إلى أكثر من *100٪* في أسئلة معينة.

جدول المحتويات

نبذةٌ عن المنظمين 5
القسم الأول: مُقدمةٌ عامّة 6
1.1 توطئة 6
1.2 ملخص تنفيذي 7
1.3 أهداف التقرير 7
1.4 منهج التقرير 7
1.5 الإطار المفاهيمي 8
1.6 المنهجية 8
1.6.1 المرحلة الأولى: مراجعة مكتبية 8
1.6.2 المرحلة الثانية: تطوير أدوات جمع البيانات 8
1.6.3 المرحلة الثالثة: تحليل البيانات 8
1.6.4 المرحلة الرابعة: التقرير النهائي 9
القسم الثاني: الخصائص العامة للمستجيبين إلى الاستطلاع 9
2.1 الخصائص السكَّانية 9
2.1.1 جنسية المستجيبين 9
2.1.2 بلد إقامة المستجيبين 10
2.1.3 جنس المستجيبين 10
2.1.4 سنُّ المستجيبين 11
2.2 علاقة المستجيبين إلى الاستطلاع بمنظمات المجتمع المدني 12
2.2.1 مشاركة المستجيبين في منظمات المجتمع المدني 12
2.2.2 طبيعة مشاركة المستجيبين في منظمات المجتمع المدني 12
2.2.3 مجال مشاركة المستجيبين في منظمات المجتمع المدني 13
القسم الثالث: تحديد سمات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني 14
3.1. تقييم فهم المستجيبين لمنظمات المجتمع المدني 14
3.1.1. فهم المستجيبين لمنظمات المجتمع المدني 14
3.1.2 فهم أعضاء المجتمع المدني 15
القسم الرابع: دراسةٌ مسحيَّة لبيئة منظمات المجتمع المدني 19
4.1 نظرة الحكومة إلى منظمات المجتمع المدني 19
4.2 تصورات المستجيبين بشأن العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والدولة/ الحكومة 19
4.3 العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والقطاعات الأخرى 20
4.3.1 العلاقة بين المجتمع المدني والحكومة 20
3.2. العلاقة بين المجتمع المدني والبرلمان 21
4.3.3 المجتمع المدني والقطاع الخاص 21
4.3.4 العلاقة بين منظمات المجتمع المدني التي تشترك في القضية ذاتها 22
4.3.5 العلاقة بين منظمات المجتمع المدني ذات الاهتمامات المختلفة 22

4.3.6 العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير الحكومية 23
4.3.7 العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والجمهور 23
4.3.8 العلاقة بين منظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام 24
4.3.9 العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والجامعات 24
4.3.10 النتائج الإجمالية (العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والقطاعات الأخرى) 24
القسم الخامس: قيم منظمَّات المجتمع المدني 27
5.1 إمكانية الوصول إلى منظمات المجتمع المدني 27
5.2 اتصاف منظمات المجتمع المدني بالصدق 27
5.3 شفافية منظمات المجتمع المدني 28
5.4 الشفافية المالية لمنظمات المجتمع المدني 28
5.5 توخِّي منظمات المجتمع المدني المساواة في خدمة الأشخاص والمجتمعات المحلية 29
5.6 عمل منظمات المجتمع المدني مع القاعدة الشعبية 29
5.7 عمل منظمات المجتمع المدني مع "النُخَب" 30
5.8 مدى كون المجال متاحاً ضمن منظمات المجتمع المدني ليُعبِّر المرء عن رأيه 30
5.9 تلبية منظمات المجتمع المدني احتياجات الناس 31
5.10 عمل منظمات المجتمع المدني خدمةً لمصالحها الذاتية 31
5.11 عمل منظمات المجتمع المدني وفقاً لبرامج عمل الهيئات المانحة 32
5.13 كفاءة منظمات المجتمع المدني ومهنيتها لدى أداء مهامها 32
5.14 مسؤولية منظمات المجتمع المدني إزاء الجمهور 33
5.15 مشاركة منظمات المجتمع المدني المعلومات المتعلقة بعملها مع وسائط الإعلام و/ أو الجمهور 33
5.16 النتائج الإجمالية المتعلقة بقيم منظمات المجتمع المدني 34
القسم السادس: تأثير نشاطات منظمات المجتمع المدني 35
6.1 استفادة المستجيبين من منظمات المجتمع المدني 35
6.2 تُحدث منظمات المجتمع المدني فرقاً 36
6.3 فعالية منظمات المجتمع المدني 37
6.4 أكثر وسائل منظمات المجتمع المدني فعالية 39
6.5 نوع المعلومات المؤثرة التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني 41
6.6 رؤية المستجيبين لما ينبغي أن يكون لمنظمات المجتمع المدني من تأثير 42
القسم السابع: التحديات التي أشار إليها المستجيبون إلى الاستطلاع 43
القسم الثامن: الاستنتاجات والتوصيات 45
قائمة الأشكال البيانية 47

نبذةٌ عن المنظمين

شبكة الابتكار للتغيير (I4C) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي شبكةٌ إقليميةٌ تضمُّ أفراداً ومنظمات يتواصلون، ويتشاركون ويتعلمون معاً في مسعىً لإيجاد مقارباتٍ إيجابية من شأنها التغلب على العوائق المؤدية إلى إغلاق الحيز المدني وفرض القيود على حرياتنا الأساسية في التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير. وقد انضمَّ مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى مركز الشبكة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2018 باعتباره أحد الشركاء في برنامجها بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. من خلال العمل الوثيق مع مجموعة موسَّعةٍ من الداعمين والخبراء، بمن فيهم رواد الأعمال المجتمعيون والحركات الاجتماعية؛ قام مركز الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتطوير رؤيته لإنشاء فضاءٍ مدني حرٍّ ومؤمَّن، وتبنَّى رسالةً غايتُها إقامة شبكة تعاونية ومبتكرة من الناشطين ومنظمات المجتمع المدني لتسهيل تبادل الخبرات والموارد وتطويرها، في مواجهة تقلُّص المجال المدني. لمزيد من المعلومات حول الشبكة، يرجى زيارة موقعها الإلكتروني.

مركز الخليج لحقوق الإنسان (GCHR) منظمةٌ مستقلة غير ربحية وغير حكومية تقدم الدعم والحماية إلى المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج والبلدان المجاورة من أجل تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمُّع السلمي. يتخذُ مركز الخليج لحقوق الإنسان من لبنان مقرَّاً له، ويوثق أحوال المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج والبلدان المجاورة، وعلى وجه التحديد الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وإيران، والبحرين، وسوريا، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية، واليمن. تأسس مركز الخليج لحقوق الإنسان في عام 2011. لمزيد من المعلومات، يمكنكم الاطلاع على الموقع الإلكتروني.

القسم الأول: مُقدمةٌ عامّة

1.1 توطئة

هذا التقرير جزءٌ من مشروع "الدراسة المسحية لمنظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، الذي أجراه مركز الخليج لحقوق الإنسان بالشراكة مع شبكة الابتكار للتغيير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يقدم تحليل الاستطلاع مراجعة شاملة تغطي نوع النشاطات التي تقوم بها هيئات المجتمع المدني الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والبيئة التي تعمل بها، وما لها من قيم وتأثير.

يستند التقرير إلى دراسة استقصائية أُجريت على الإنترنت، اشتملت على واحد وعشرين سؤالاً، تم إعدادها على نماذج استمارات غوغل، وقد أتمَّها 520 مستجيباً.

تعرض هذه الوثيقة نتائج الدراسة الاستقصائية "استطلاع الرأي العام لهيئات المجتمع المدني" التي تمَّ إجراؤها في تشرين الأول/ أكتوبر 2020. وقامت الباحثة بجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني من تحليل نتائج الدراسة الاستقصائية، وتوصلت إلى مؤشرات تقدِّم تقييماً شاملاً لحالة منظمات المجتمع المدني.

وإذ يعمد إلى تقييم منظمات المجتمع المدني، فإنَّ التقرير يتناول القطاعات التالية:

القسم الأول: **المقدمة،** نبذة عن المؤسسات القائمة على المشروع، **ملخص تنفيذي** يتضمن **أهداف** التقرير، **ومنهجية** إعداده.

القسم الثاني: **الخصائص العامة للمستجيبين إلى الاستطلاع**: (السمات السُكَّانية: الجنسية، بلد الإقامة، السن، والجنس)، ومستوى مشاركتهم في منظمات المجتمع المدني ونوعها.

القسم الثالث: **تحديد سمات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني**: تقييم فهم المستجيبين لمنظمات المجتمع المدني والنشاطات الرئيسية التي يتم تنفيذها في البلد الذي يحمل المستجيب جنسيته.

القسم الرابع: **البيئة التمكينية** (العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، بالإضافة إلى القطاعات الأخرى).

القسم الخامس: قيم منظمات المجتمع المدني التي يتم الالتزام بها وتعزيزها في أوساط المجتمع المدني (مثل الشفافية، وإمكانية الوصول، والمساءلة، ونحو ذلك).

القسم السادس: تأثير النشاطات التي تنفذها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني (التأثير على الأفراد، والمنافع، والفعالية، وكونها فعَّالة من حيث هي مؤثرة).

القسم السابع: التحديات.

القسم الثامن: الاستنتاجات والتوصيات.

1.2 ملخص تنفيذي

يمثل هذا البحثُ التقريرَ النهائي للتكليف الاستشاري المعني بـ **"استطلاع الرأي العام لهيئات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"** ضمن مشروع "الدراسة المسحية لمنظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، الذي أجراه مركز الخليج لحقوق الإنسان وشبكة الابتكار للتغيير (I4C) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويقدم هذا التقرير تحليلاً مفصَّلاً للبيانات، إلى جانب عرض أهدافه والمنهج الذي اتبعه.

1.3 أهداف التقرير

الغرض من هذا التقرير هو تقييم تصوُّرات الجمهور في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى منظمات المجتمع المدني، ضمن مشروع "الدراسة المسحية لمنظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، الذي أجراه مركز الخليج لحقوق الإنسان وشبكة الابتكار للتغيير (I4C) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يستند هذا التقرير إلى استطلاع على الإنترنت بعنوان "استطلاع الرأي العام لهيئات المجتمع المدني"، تمَّ إعداده على نماذج استمارات غوغل في تشرين الأول/ أكتوبر 2020، وشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وعلى وجه التحديد، فقد كُلِّفت الباحثة بتقييم تصورات الجمهور في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى المجتمع المدني، بما في ذلك دور المدافعين عن حقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والصحفيين، والناشطين العاملين من أجل إحداث التغيير في المجتمع، والكيفية التي بها أفلحوا في الدفاع عن الحقوق والحريات. يُنتظر أن تساعد نتائج هذا الاستطلاع كلاً من مركز الخليج لحقوق الإنسان وشبكة الابتكار للتغيير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مساعيهما إلى تحقيق "التوازن بين الآراء العامة السلبية في مقابل تلك الإيجابية حول منظمات المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والناشطين في المجتمع المدني. كما تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على إنجازات المجتمع المدني في مواجهة السرديَّات السلبية التي تحاول تشويه صورة القطاع. وستضاف النتائج إلى مجموعة من القصص الناجحة عن المنظمات والناشطين، من المقرر أن تستخدم خلال حملةٍ للمناصرة.

1.4 منهج التقرير

سعياً إلى تقييم وضع منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعالج الباحثة أربعة أبعاد رئيسية للجهات الفاعلة في المجتمع المدني: الخصائص والبيئة والقيم والتأثير. ويندرج تحت كل منها عدد من الأبعاد الفرعية، التي تشمل بدورها عدداً من المؤشرات. وتمثل المؤشرات الأساس لجمع البيانات. وتُجمع البيانات من خلال دراسة استقصائية على الإنترنت تحدد نقاط القوة والضعف المحددة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وتقدم توصيات بشأن الإجراءات الرئيسية الرامية إلى تعزيز الهيئات الفاعلة في المجتمع المدني.

1.5 الإطار المفاهيمي

- يسعى التقرير، إذ يقوم بتنميط منظمات المجتمع المدني، إلى تقييم المظاهر الإيجابية والسلبية للمجتمع المدني على حد سواء. وبالتالي فإنَّ هذا المفهوم يشمل مجموعة متنوعة من المنظمات التي تعمل على موضوعات مختلفة.
- يسعى التقرير، لدى اختيار مؤشرات معينة وترتيبها من "الأكثر سلبية" إلى "الأكثر إيجابية"، إلى إصدار أحكام معيارية على السمات المميزة للمجتمع المدني، والوظائف التي ينبغي أن يؤديها، والقيم التي ينبغي أن يعتنقها.
- يغطي التقرير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- تحليل البيانات: تم تصميم أساليب البحث من خلال تحليل متعمق للاستطلاع لضمان تنوع التصورات والملاحظات بشأن منظمات المجتمع المدني.

1.6 المنهجية

لقد تم إجراء هذا التقييم الاستشاري على مدى ثمانية أسابيع. وكانت المنهجية كمية ونوعية في طبيعتها، وتم تنفيذها وفقاً للمراحل التالية:

1.6.1 المرحلة الأولى: مراجعة مكتبية

اكتساب الفهم السليم لنطاق التقرير، وجمع الوثائق ذات الصلة، واصطفاء المعلومات اللازمة من أجل اتباع نهج التقييم على النحو الأمثل.

1.6.2 المرحلة الثانية: تطوير أدوات جمع البيانات

وفقاً للمعلومات التي تم جمعها في المرحلة الأولى، تم إجراء استطلاع على الإنترنت باستخدام نموذج استمارات غوغل، تضمّن واحداً وعشرين سؤالاً أُعدَّت وفقاً لغايات المشروع، وتمَّت دعوة الجمهور إلى تقديم تصوراتهم حول المجتمع المدني- بما في ذلك دور المدافعين عن حقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والصحفيين والناشطين في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تم إعداد الاستبيان باللغة الإنجليزية في البدء ثم تمَّت ترجمته إلى العربية.

1.6.3 المرحلة الثالثة: تحليل البيانات

تمَّ توجيه الاستطلاع الإلكتروني إلى عينة تمثيلية عشوائية، وقدَّم 520 شخصاً استجاباتهم إليه. وقد استند التحليل إلى ما يلي:

- **خطة تحليل البيانات**: تنظيم وتحليل بيانات الاستطلاع التي يمكن أن تساعد في الإجابة عن تساؤلات البحث، وفهم الإجابات، وتقسيم المستجيبين إلى الاستطلاع لمقارنة آراء مختلف الفئات السكانية، ومعرفة توجَّهات المجموعات بحسب السن والجنس.
- **التحليل الرسومي**: المتمثل في عرض البيانات ضمن مجموعة متنوعة من الأشكال قريبة المتناوَل بصرياً.

- **جدول التكرار**: عرض جداول تبيِّن إجمالي عدد المستجيبين إلى كل سؤال، ونسب المستجيبين إلى كل جزء من السؤال.
- **الجدولة**
- **جداول الاقتران**: تطبيق خطة التحليل على ما قدَّمته المجموعات الفرعية من استجابات، ثم القيام بتحليلها ومقارنتها من خلال جداول الاقتران.
- **بيانات النمذجة**: اصطفاء البيانات والتركيز على مجموعة فرعية معينة (إن لزم).

1.6.4 المرحلة الرابعة: التقرير النهائي

لدى الانتهاء من جمع البيانات وتحليلها، تم إعداد نسخة ميسَّرة من الخُلاصات النهائية في هذا التقرير النهائي، مع ضمان اتساقها مع النتائج الرئيسية. سيصدر التقرير، بما في ذلك الخلاصات النهائية والنتائج الرئيسية التي تهدف إليها الدراسة الاستقصائية والمشروع ككل، وسيتم تضمينه التوصيات اللازمة للتوجيه في المستقبل والعِبَر المستفادة.

القسم الثاني: الخصائص العامة للمستجيبين إلى الاستطلاع

استجاب إلى الاستطلاع عبر الإنترنت أشخاصٌ من بلدان مختلفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تم ملء الاستطلاع بشكل عشوائي من قبل 520 مشاركاً من اثنين وعشرين بلداً. وتم تصنيف الردود وفقاً لجنسية المستجيبين/ الجنسية الحالية وبلد الإقامة/ مكان الإقامة.

2.1 الخصائص السكَّانية

2.1.1 جنسية المستجيبين

وفقاً لمؤشر الجنسية، كانت النسبة الأعلى بين المشاركين في الاستطلاع من اللبنانيين الذين شكلوا 42.7 في المئة، يليهم العراقيون الذين شكلوا 39.2 في المئة. وتباينت الردود الأخرى بين جنسيات مختلفة كما هو مبين في الشكل أدناه (الجنسية).

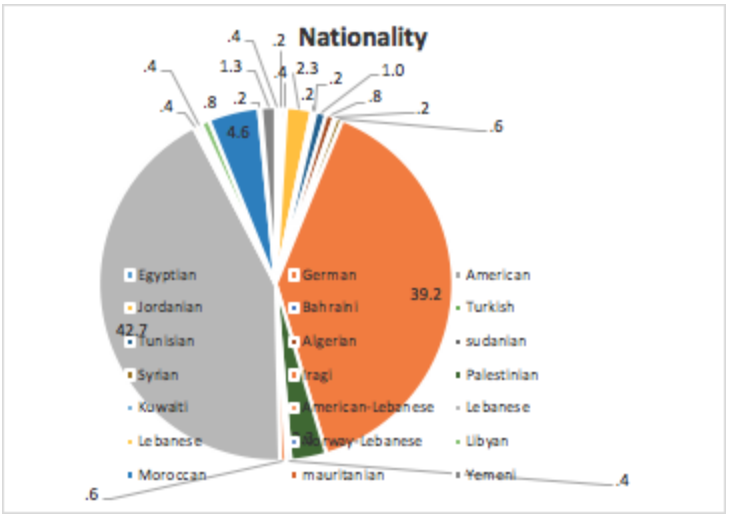

الشكل *1*: البلد الذي يحمل المستجيب جنسيته

2.1.2 بلد إقامة المستجيبين

ووفقا لمؤشر بلد الإقامة، كانت أعلى نسبة بين المُستجيبين من لبنان (46.3 في المئة)، ثم العراق (39.2 في المئة). وتباينت الردود الأخرى بين مختلف البلدان كما هو مبين في الشكل 2 (بلد الإقامة).

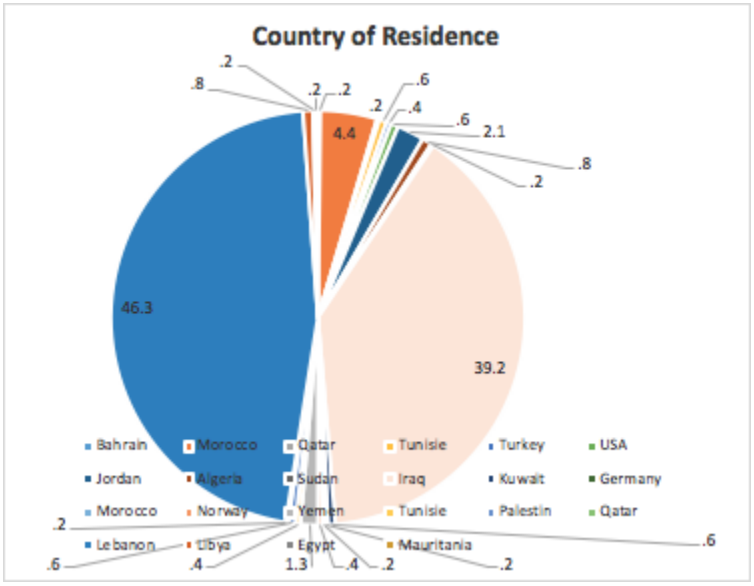

الشكل *2*: بلد الإقامة

2.1.3 جنس المستجيبين

كان 51.0 في المئة من المستجيبين من الذكور، في مقابل 48.7 في المئة من الإناث. وسجلت فئة (غير ذلك) 0.4 في المئة. يبيِّن الشكل التالي توزيع المستجيبين إلى الاستطلاع بحسب الجنس.

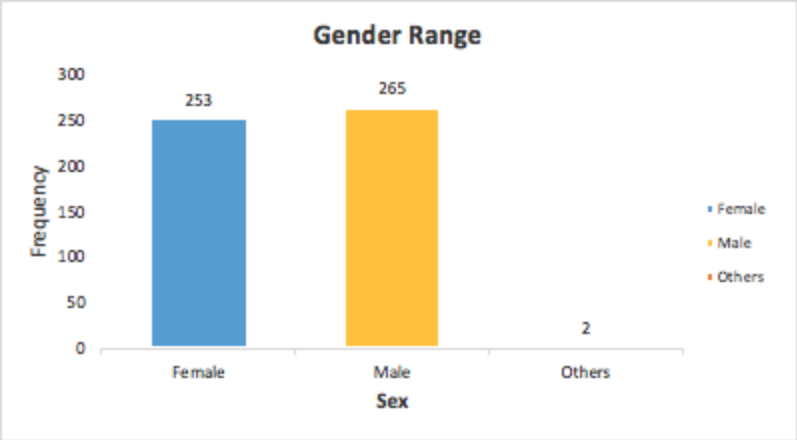

الشكل *3*: توزيع المستجيبين بحسب الجنس

2.1.4 سنُّ المستجيبين

يبين الجدول التالي توزيع المستجيبين بحسب الفئة العمرية.

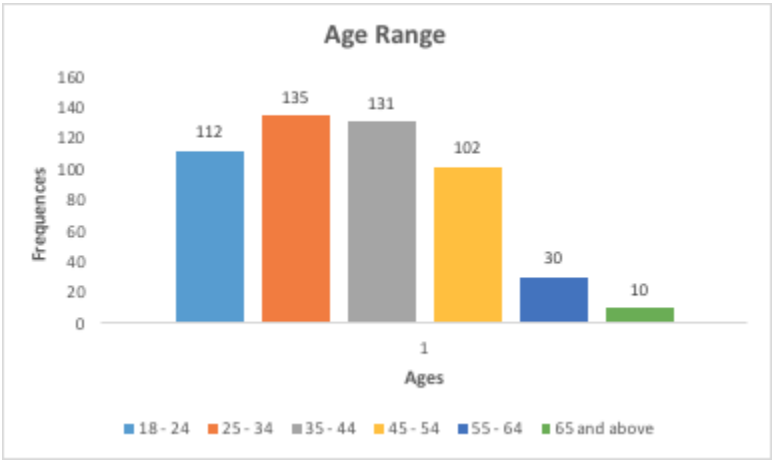

الشكل *4*: توزيع المستجيبين بحسب الفئة العمرية

استخدمت الباحثة الفئات العمرية لتجنب التداخل. تُعدُّ الفئة العمرية عاملاً مهماً لفهم وجهات نظر المستجيبين. وقد بيَّنت النتائج أن فئة كبار السن (65 سنة فما فوق) سجَّلت أدنى معدلات الاستجابة إلى الاستطلاع، في حين أن الفئة العمرية التي تتراوح بين 25 و 34 سنة، سجلت النسبة الأعلى (26 في المئة). وعلى الرغم من هذا التنوع، فقد أظهرت معدلات الاستجابة أن مختلف الفئات العمرية ممثلةٌ في نتائج الاستطلاع. ومثَّلت الفئة العمرية بين 35 و44 سنة 25.2 في المئة، في حين سجلت الفئة العمرية بين 18 و 24 سنة 21.5 في المئة. وقد مثلت الفئة العمرية بين 45 و 54 عاماً 19.6 في المئة من المستجيبين، في حين مثلت الفئة بين سن 55 و 65 نسبة 5.8 في المئة.

2.2 علاقة المستجيبين إلى الاستطلاع بمنظمات المجتمع المدني

2.2.1 مشاركة المستجيبين في منظمات المجتمع المدني

وقد أُضيف سؤال لفهم ما إذا كان المستجيبون إلى الاستقصاء يشاركون شخصياً في أي من منظمات أو جماعات المجتمع المدني؟

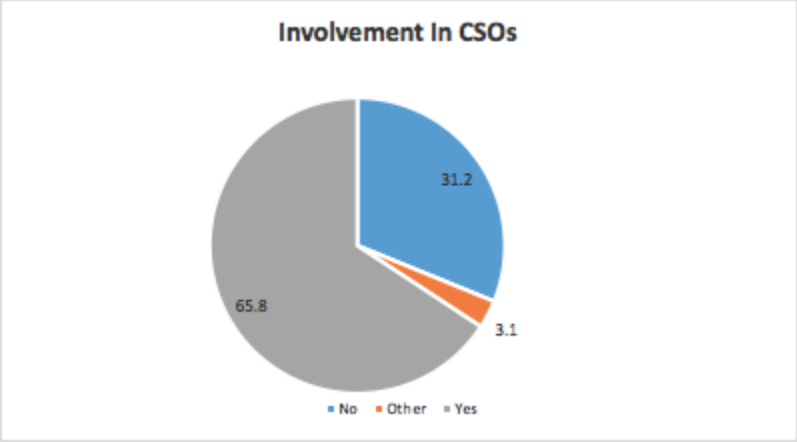

الشكل 5: مشاركة المستجيبين في منظمات المجتمع المدني

وجاءت النتائج على النحو التالي: 65.8 في المئة من المستجيبين مشاركون و31.2 في المئة غير مشاركين، بينما اختار 3.1 في المئة أن يجيبوا على هذا السؤال بـ (غير ذلك).

2.2.2 طبيعة مشاركة المستجيبين في منظمات المجتمع المدني

فيما يخص طبيعة مشاركة المستجيبين في منظمات المجتمع المدني، كانت الردود كما يلي:

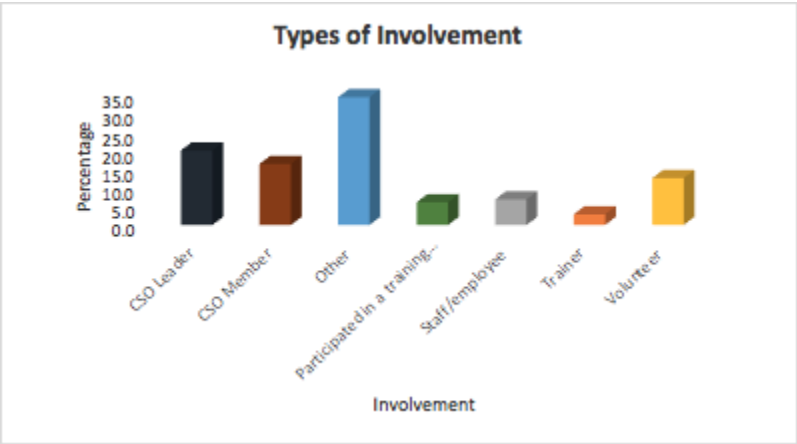

الشكل 6: طبيعة مشاركة المستجيبين في منظمات المجتمع المدني

أجاب 20.2 في المئة بأنهم يقودون إحدى منظمات المجتمع المدني، و ذكر 16.5 في المئة أنهم أعضاء في تلك المنظمات، في حين شارك 6.2 في المئة في نشاطات تدريبية، و قال 6.9 في المئة إنهم موظفون في

إحدى منظمات المجتمع المدني أو عاملون لديها، وقال 2.9 في المئة إنهم مدرِّبون، وذكر 12.7 في المئة أنهم متطوعون. واختار 34.6 في المئة الإجابة بـ (غير ذلك).

2.2.3 مجال مشاركة المستجيبين في منظمات المجتمع المدني

وجَّه الاستطلاع أسئلة إلى المستجيبين عن حالة عضويتهم في المجالات التالية. وكانت ردود المستجيبين على النحو التالي (ينخرط البعض بأكثر من طريقة لذلك كان من الممكن تحديد خيارات متعددة):

3.3 في المئة منهم ناشطون، و4.6 في المئة منهم على صلاتٍ بمنظمات خيرية، و5.8 في المئة هم من المدافعين عن حقوق الإنسان، و5.4 في المئة ينتمون إلى منظمات دولية، و21.2 في المئة يعملون لدى منظمات المجتمع المدني المحلية العاملة في مجالات حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، وسيادة القانون وقضايا المناصرة، و3.7 في المئة ينتمون إلى مجموعات نسائية، و3.3 في المئة يعملون مع الشباب. وأجاب حوالي 35 في المئة بأنهم لا ينتمون إلى أي جهة فاعلة في المجتمع المدني.

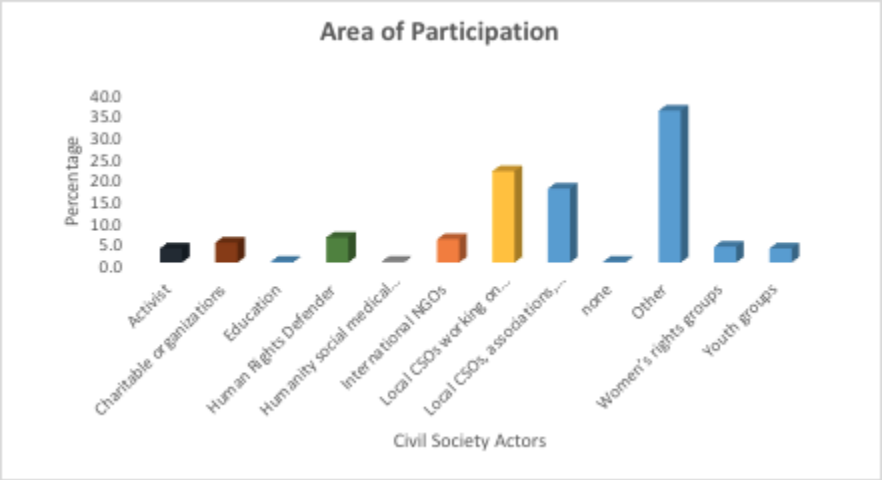

الشكل 7: مجال مشاركة المستجيبين في منظمات المجتمع المدني

سيكون الاعتماد على نتائج الاستطلاع لتقييم مختلف جوانب العضوية في منظمات المجتمع المدني أمراً يبعث على الاهتمام: فقد سجَّلت المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان مشاركة الجمهور في منظمات المجتمع المدني (21.2 في المئة). إنَّ هذا مؤشر على زيادة المشاركة المدنية في صفوف الشباب، ويشير إلى أنَّ عدداً أكبر من الأفراد يختارون الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني بالمقارنة مع الأنواع الأخرى من الهيئات.

القسم الثالث: تحديد سمات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني

3.1. تقييم فهم المستجيبين لمنظمات المجتمع المدني

(التصورات حول ما يعنيه المجتمع المدني للجمهور)

3.1.1. فهم المستجيبين لمنظمات المجتمع المدني

أُضيف سؤال إلى الدراسة الاستقصائية للتعرف على نحو أفضل على فهم الجمهور لمنظمات المجتمع المدني.
ما هي الهيئات التي تعتبرها من منظمات المجتمع المدني؟
قدَّم الاستطلاع قائمة تضم خمس عشرة مؤسسة ومجموعة مختلفة من الأشخاص. وطُلب إلى المجيبين على الدراسة الاستقصائية تحديد أيها يُعدُّ من منظمات المجتمع المدني وفقاً لفهمهم. ويلخص الشكل أدناه استجاباتهم.

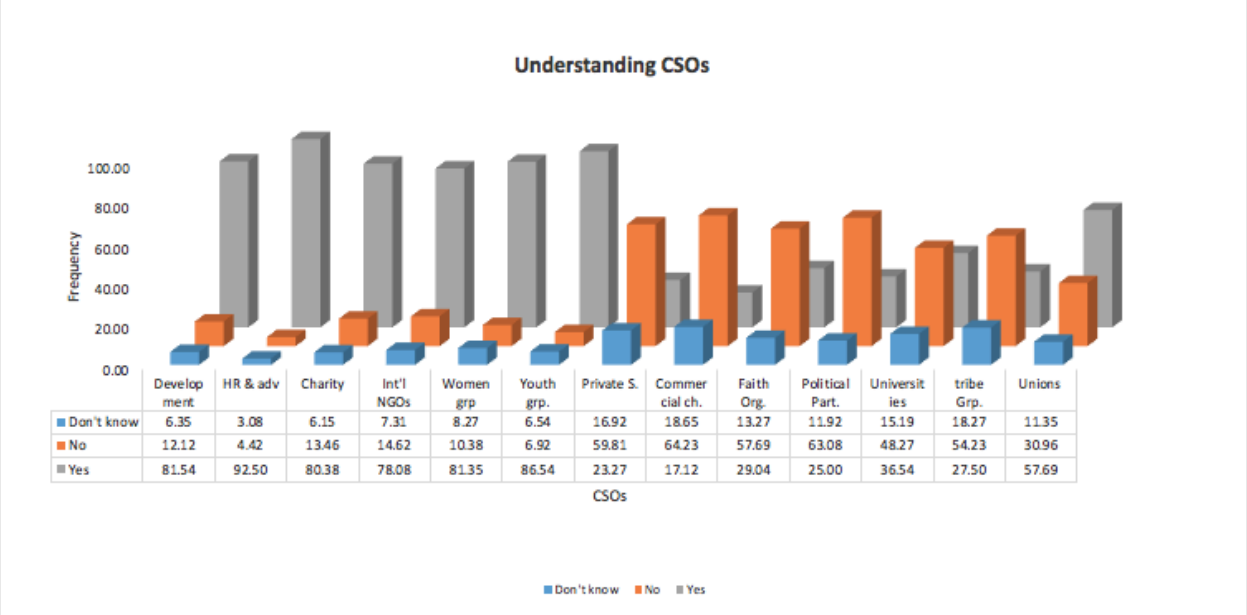

	Development	HR & adv	Charity	Int'l NGOs	Women grp	Youth grp.	Private S.	Commercial ch.	Faith Org.	Political Part.	Universities	tribe Grp.	Unions
Don't know	6.35	3.08	6.15	7.31	8.27	6.54	16.92	18.65	13.27	11.92	15.19	18.27	11.35
No	12.12	4.42	13.46	14.62	10.38	6.92	59.81	64.23	57.69	63.08	48.27	54.23	30.96
Yes	81.54	92.50	80.38	78.08	81.35	86.54	23.27	17.12	29.04	25.00	36.54	27.50	57.69

الشكل *8:* فهم المستجيبين لمنظمات المجتمع المدني

وتباينت الإجابات على النحو التالي:
81.5 في المئة يعتقدون أن **"الجمعيات المحلية أو الجماعات المجتمعية العاملة في مجال التنمية والخدمات الأساسية"** جزءٌ من المجتمع المدني، لكن 12.1 في المئة يعتقدون أنها ليست كذلك، في حين أن 6.3 في المئة لا يعرفون. ويعتقد 92.5 في المئة من المشاركين في الاستطلاع أن **"الجمعيات المحلية العاملة في مجال حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون وقضايا المناصرة"** جزء من المجتمع المدني، في حين يعتقد 4.4 في المئة أنها ليست كذلك، و3.1 في المئة لا يعرفون. ويعتقد 80.4 في المئة أن **المنظمات الخيرية** جزء من منظمات المجتمع المدني، و13.5 في المئة يعتقدون أنها ليست كذلك، في حين أن 6.2 في المئة لا يعرفون. ويعتقد 78.1 في المئة أن **المنظمات الدولية** هي جزء من المجتمع المدني، في حين أن 14.6 في المئة لا يوافقونهم الرأي، و7.3 في المئة لا يعرفون. ويعتقد 81.3 في المئة من المستجيبين أن **المجموعات النسائية** جزء من المجتمع المدني بينما يعتقد 10.4 في المئة أنها ليست كذلك وأجاب 8.3 في

المئة بأنهم لا يعرفون. ويعتقد 86.5 في المئة من المشاركين في الاستطلاع أن **المجموعات الشبابية** جزء من المجتمع المدني، و6.9 في المئة يعتقدون أنها ليست كذلك، و6.5 في المئة لا يعرفون. ويعتقد23.3 في المئة أن **منظمات القطاع الخاص** جزء من المجتمع المدني، لكن 59.8 في المئة يعتقدون أنها ليست كذلك، في حين أن 16.9 في المئة لا يعرفون. ويعتقد 17.1 في المئة أن **الغرف التجارية** جزء من المجتمع المدني، لكن 64.2 في المئة يعتقدون أنها ليست كذلك، بينما أجاب 18.7 في المئة بأنهم لا يعرفون. 29 في المئة يعتقدون أن **المنظمات ذات الخلفية الدينية** جزء من المجتمع المدني، بينما قال 57.7 في المئة إنها ليست كذلك، وأجاب 13.3 في المئة بأنهم لا يعرفون. ويعتقد 25 في المئة أن **الأحزاب السياسية** جزء من المجتمع المدني، لكن 63.1 في المئة يعتقدون أنها ليست كذلك، بينما 11.9 في المئة لا يعرفون. ويعتقد 36.5 في المئة أن **الجامعات** جزء من المجتمع المدني، في حين أن 48.3 في المئة يعتقدون أنها ليست كذلك، وقال 15.2 في المئة إنهم لا يعرفون. ويعتقد 27.5 في المئة أن **الجماعات القبَلية** جزء من المجتمع المدني، في حين أن 54.2 في المئة يعتقدون أنها ليست كذلك، في حين أن 18.3 في المئة لا يعرفون. ويعتقد 57.7 في المئة من المستجيبين أن **النقابات والجمعيات المهنية** جزء من المجتمع المدني، في حين يعتقد 31 في المئة أنها ليست كذلك، وقال 11.3 في المئة إنهم لا يعرفون.

تشير تلك النتائج إلى عدم وضوح ما يعدُّ من هيئات المجتمع المدني في أفهام الجمهور، وقصور في معرفة أيِّ المنظمات تُعتبر ضمن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وعلى أي أساس تُصنَّف كذلك. وبالنظر إلى كون العديد من هذه المجموعات تميل إلى التعاون والعمل المشترك من أجل خدمة الجمهور، فقد يحمل ذلك على الاعتقاد بأن جميع تلك القطاعات تنتمي إلى المجتمع المدني. إنَّ المجتمع المدني بوصفه حِراكاً خاصاً لخدمة الصالح العام يقابل العمل العام من أجل الصالح العام (أي ما تضطلع به الحكومة)، أو العمل الخاص من أجل الصالح الخاص (أي العمل التجاري)؛ ويغطي المجتمع المدني مجموعة واسعة من القطاعات، تتراوح بين حقوق الإنسان، وقضايا المرأة، والحكم الرشيد، والقضايا البيئية، ونحو ذلك.

وعلى الرغم من عدم الوضوح ذاك، فإن الردود على أسئلة الاستطلاع كانت على وجه الإجمال تتخذ اتجاهاً إيجابياً. أجابت نسبة مرتفعة من الأشخاص بـ "نعم" على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بشكل أساسي (المجموعات العاملة في مجال التنمية والخدمات الأساسية، والجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، وسيادة القانون والمناصرة، والجمعيات الخيرية، والجمعيات النسائية والشبابية، والمنظمات الدولية). وفي الوقت نفسه، فقد سُجِّلت نسبة عالية ممن أجابوا بـ "لا" على (القطاع الخاص، والغرف التجارية، والمنظمات ذات الخلفية الدينية، والأحزاب السياسية، والجامعات، والجماعات القبلية). ومع ذلك، فإن هذه القطاعات تشير إلى ارتباك في صفوف المستجيبين، لأن نسبة تتراوح بين 10 في المئة و20 في المئة ممن شملهم الاستطلاع أجابوا بأنهم "لا يعرفون" ما إذا كانت تلك القطاعات هيئات فاعلة في المجتمع المدني أم لا.

3.1.2 فهم أعضاء المجتمع المدني

عندما سُئل المستجيبون إلى الاستطلاع عن فهمهم لأعضاء المجتمع المدني، جاءت النتائج على النحو التالي:

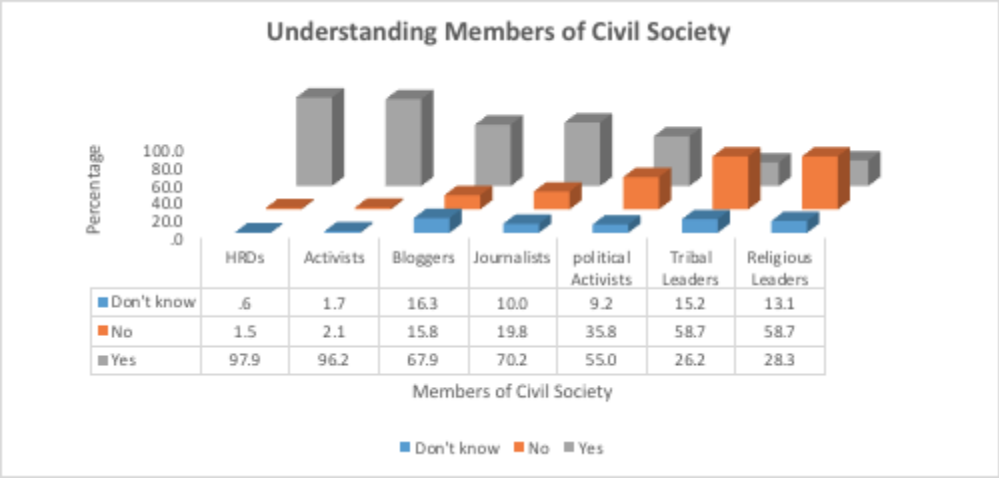

الشكل *9*: فهم المستجيبين لأعضاء المجتمع المدني

يعتقد 97.9 في المئة من المشاركين أن **المدافعين عن حقوق الإنسان** أعضاء في المجتمع المدني، و1.5 في المئة يعتقدون أنهم ليسوا كذلك، و0.6 في المئة لا يعرفون.
وقال96.2 في المئة من المستجيبين إنهم يعتقدون أن **النشطاء** أعضاء في المجتمع المدني، واعتقد 2.1 في المئة أنهم ليسوا كذلك، وأجاب 1.7 في المئة بأنهم لا يعرفون.
يعتقد67.9 في المئة من المستجيبين أن **المدونين** أعضاء في المجتمع المدني، ويعتقد 15.8 في المئة أنهم ليسوا كذلك، وأجاب 16.3 في المئة بأنهم لا يعرفون.
يعتقد70.2 في المئة من المستجيبين أن **الصحفيين** أعضاء في المجتمع المدني، ويعتقد 19.8 في المئة أنهم ليسوا كذلك، وقال 10 في المئة إنهم لا يعرفون.
يعتقد55 في المئة من المستجيبين أن **الناشطين السياسيين** أعضاء في المجتمع المدني، ويعتقد 35.8 في المئة أنهم ليسوا كذلك، وأجاب 9.2 في المئة بأنهم لا يعرفون.
يعتقد26.2 في المئة من المستجيبين يعتقدون أن **الزعماء القبَليين** أعضاء في المجتمع المدني، ويعتقد 58.7 في المئة أنهم ليسوا كذلك، وأجاب 15.2 في المئة بأنهم لا يعرفون.
يعتقد28.3 في المئة من المستجيبين أن **الزعماء الدينيين** أعضاء في المجتمع المدني، ويعتقد 58.7 في المئة أنهم ليسوا كذلك، وأجاب 13.1 في المئة بأنهم لا يعرفون.

كما سجَّلت أسئلة الاستطلاع هذه اتجاهاً إيجابياً في تحديد أعضاء المجتمع المدني، وبشكل رئيسي، المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين (بيَّن الاستطلاع أن أكثر من 96 في المئة يعرفون أنهم أعضاء في المجتمع المدني). وثمة قدر أقل من الغموض فيما يتعلق بالمدونين والصحفيين. غير أنَّ النسب المئوية تشير إلى شيء من الالتباس فيما يتعلق بالناشطين السياسيين، والزعماء القبَليين، والزعماء الدينيين.

وسعى الاستطلاع إلى التوصل إلى فهم أفضل لآراء المستجيبين بشأن نوع النشاطات التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني في بلدانها. وقد عُرضت قائمة تضم خمسة عشر نوعاً من النشاطات على المستجيبين، وسُئلوا عما إذا كانت تلك النشاطات مما يغلب أن تؤديه منظمات المجتمع المدني في بلدانهم، أو يُحتمل أن تقوم بها.

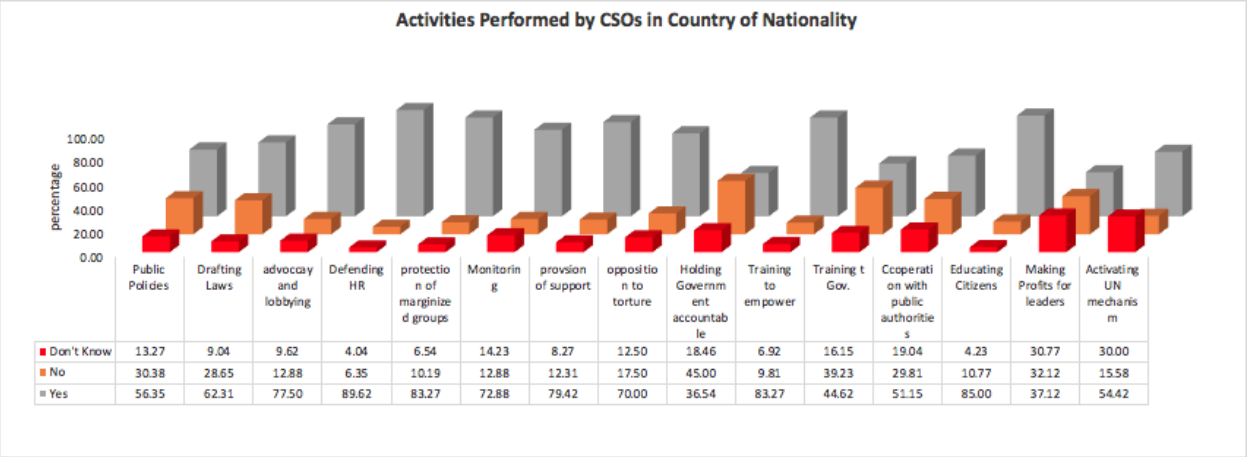

	Public Policies	Drafting Laws	advoccay and lobbying	Defending HR	protection of marginized groups	Monitoring	provsion of support	oppositio n to torture	Holding Governm ent accountab le	Training to empower	Training t Gov.	Ccoperati on with public authoritie s	Educating Citizens	Making Profits for leaders	Activating UN mechanis m
Don't Know	13.27	9.04	9.62	4.04	6.54	14.23	8.27	12.50	18.46	6.92	16.15	19.04	4.23	30.77	30.00
No	30.38	28.65	12.88	6.35	10.19	12.88	12.31	17.50	45.00	9.81	39.23	29.81	10.77	32.12	15.58
Yes	56.35	62.31	77.50	89.62	83.27	72.88	79.42	70.00	36.54	83.27	44.62	51.15	85.00	37.12	54.42

الشكل *10*: النشاطات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في بلدان المستجيبين

وتباينت ردود المستجيبين على النحو التالي:

- **المناصرة والضغط من أجل وضع سياسات وتشريعات عامة جديدة** (56.3 في المئة قالوا نعم، و3.4 في المئة قالوا لا، و13.3 في المئة لا يعرفون)
- **إعداد مقترحاتٍ لقوانين وتشريعات جديدة** (62.3 في المئة قالوا نعم، و28.7 في المئة قالوا لا، و9 في المئة لا يعرفون)
- **المناصرة والضغط** (77.5 في المئة قالوا نعم، و 12.9 في المئة قالوا لا، و9.6 في المئة لا يعرفون)
- **الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية** (89.6 في المئة قالوا نعم، 6.3 في المئة قالوا لا، و4 في المئة لا يعرفون)
- **حماية الفئات المهمشة والمستضعفة والمواطنين** (83.3 في المئة قالوا نعم، 10.2 في المئة قالوا لا، و6.5 في المئة لا يعرفون)
- **الرصد والمراقبة** (72.9 في المئة قالوا نعم، 12.9 في المئة قالوا لا، و14.2 في المئة لا يعرفون)
- **تقديم الدعم** (79.4 في المئة قالوا نعم، 12.3 في المئة قالوا لا، و8.3 في المئة لا يعرفون)
- **معارضة التعذيب والاحتجاز غير القانوني** (70 في المئة قالوا نعم، 17.5 في المئة قالوا لا، و12.5 في المئة لا يعرفون)
- **مساءلة الحكومة** (36.5 في المئة قالوا نعم، و 45 في المئة قالوا لا، و18.5 في المئة لا يعرفون)
- **التدريب وبناء القدرات لتمكين الأفراد** (83.3 في المئة قالوا نعم، 9.8 في المئة قالوا لا، و6.9 في المئة لا يعرفون)
- **تقديم التدريب وبناء القدرات إلى المسؤولين الحكوميين** (44.6 في المئة قالوا نعم، 39.2 في المئة قالوا لا، و16.2 في المئة لا يعرفون)
- **التعاون مع السلطات العامة لتنفيذ خطط عمل محددة** (51.2 في المئة قالوا نعم، 29.8 في المئة قالوا لا، و19 في المئة لا يعرفون)
- **إعلام المواطنين وتثقيفهم حول القضايا العامة** (85 في المئة قالوا نعم، 10.8 في المئة قالوا لا،

و4.2 في المئة لا يعرفون)

- **تحقيق الربح لقادتها** (37.1 في المئة قالوا نعم، 32.1 في المئة قالوا لا، و30.8 في المئة لا يعرفون)
- **تفعيل آليات الأمم المتحدة** (54.4 في المئة قالوا نعم، 15.6 في المئة قالوا لا، و30 في المئة لا يعرفون)

ونظراً إلى كون الاستطلاع لم يتضمَّن تعريفاً للمجتمع المدني، فإن تفسير الأسئلة المتعلقة بفهم الجمهور للمجتمع المدني ونشاطاته هو تفسير ذاتي وشخصي. وليس واضحاً ما إذا كان إيراد السؤال الذي تضمَّن هيئات المجتمع المدني أولاً قد أثر على الإجابات اللاحقة المتعلقة بالدور الذي يضطلع به المجتمع المدني أو النشاطات الرئيسية التي تشارك فيها منظمات المجتمع المدني، أو مدى ذلك التأثير. ومن شأن هذا أن يُحيل إلى مقارنة عسيرة بين فهم الجمهور للمجتمع المدني وبقية ما أبداه من استجابات في الاستطلاع.

وأشار تحليل البيانات إلى أن تصوُّر الجمهور عن تأثير منظمات المجتمع المدني في مجالات حقوق الإنسان كان مرتفعاً؛ ويُفترض أن الوضع السياسي والأمن والضغوط الخارجية والمعايير الدولية هي البواعث الرئيسية لهذا المؤشر. وكان ثمة انعكاس إيجابي في النسبة المئوية للأشخاص الذين أجابوا بـ "نعم" على دور المجتمع المدني في جميع الفئات الأخرى. وكان "الدفاع عن حقوق الإنسان" هو النشاط الذي سجل أعلى نسبة (89.6 في المئة) بين المستجيبين، يليه إعلام المواطنين وتثقيفهم حول القضايا العامة، بنسبة بلغت 85 في المئة. وقد بدا من ردود المستجيبين أن المجتمع المدني في بلدانهم منخرط في السياسات العامة (56.3 في المئة)، وصياغة القوانين (62.3 في المئة)، والمناصرة (77 في المئة)، وحماية الفئات المهمشة (8 3.3 في المئة)، والرصد (72 في المئة)، والتدريب من أجل تمكين المواطنين (83.3 في المئة)، وقد نال التدريب للمجموعات الحكومية (44.6 في المئة)، في حين أحرز التعاون مع السلطات العامة (51.2 في المئة). وكان النشاط الذي سجَّل أدنى نسبة مما تقوم به منظمات المجتمع المدني هو "مساءلة الحكومة"، إذ يعتقد 45 في المئة من المستجيبين أن منظمات المجتمع المدني لا تقوم بذلك، وقال 18.5 في المئة إنهم لا يعرفون.

وبالنظر إلى بيئة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تفرض قيوداً شديدة على عمل منظمات المجتمع المدني المستقلة بوجه عام ومنظمات حقوق الإنسان على وجه الخصوص، فضلاً عن السياسات الحكومية التي تواصل فرض القيود على منظمات المجتمع المدني، التي يُنتظر منها أن تقصر عملها على النشاطات الإنمائية بدلاً من مناصرة الحقوق، فقد كان من المشجع معرفة أن المواطنين يعتقدون أن لمنظمات المجتمع المدني دوراً تلعبه في تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية. ولدى دراسة تأثير المجتمع المدني، يبدو جليَّاً أن منظمات المجتمع المدني فعالة جداً في تلبية الاحتياجات المجتمعية وتمكين المواطنين. إن النسب المئوية للمستجيبين الذين يعتقدون أن منظمات المجتمع المدني أكثر فائدة في تقديم الخدمات هي نسب مرتفعة جداً.

من ناحية أخرى، فإنَّ 37.1 في المئة يشعرون أن دور المجتمع المدني هو "تحقيق الربح لقادتها"، في حين أن 30.8 في المئة لا يعرفون. ومن الأهمية بمكان أن تحافظ منظمات المجتمع المدني على استدامتها المالية دون أن تبدو على أنها ساعية إلى الربح. وإنَّ مجموع المستجيبين الذين ليسوا على علمٍ بالنشاطات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني إنَّما هو ملاحظةٌ جديرةٌ بالتأمُّل.

(العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والدولة، فضلا عن قطاعات أخرى).
تمت إضافة سؤال حول تصورات المستجيبين عن نظرة الحكومة إلى منظمات المجتمع المدني.

4.1 نظرة الحكومة إلى منظمات المجتمع المدني

يعتقد 40.4 في المئة من المشاركين أن الدول تعتبر هيئات المجتمع المدني خصوماً، في حين يعتقد 16 في المئة أنَّ الدولة ترى فيها عدواً لدوداً، ويعتقد 36 في المئة أن الدولة تعتبر هيئات المجتمع المدني حلفاء، و7.7 في المئة يرى أن الدولة تعدُّ منظمات المجتمع المدني من بين حلفائها الرئيسيين.

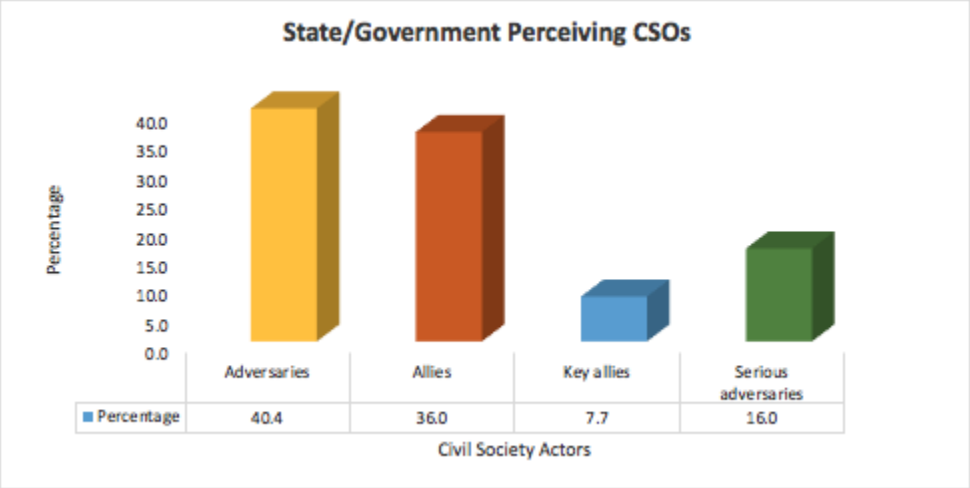

الشكل *11*: نظرة الحكومة إلى منظمات المجتمع المدني

ويمكن تفسير الردود المتعلقة بنظرة الحكومة إلى المجتمع المدني باعتبارها نتاج الممارسة العدائية التي تصوِّر هيئات المجتمع المدني على أنها عميلةٌ للقوى الأجنبية؛ وبسبب من هذا التصور، فإنَّه يبدو أن المواطنين يعتقدون أن الحكومة تنظر إلى المجتمع المدني على أنه خصم لها. وفي هذا الصدد، فإن أكثر من 55 في المئة من المستجيبين يصنِّفون العلاقة بين الطرفين على أنها سلبية، مقارنة بـ 43 في المئة يعتقدون أنها إيجابية.

وبالنظر إلى ما تقدَّم، فإنَّ من المهم لمنظمات المجتمع المدني أن تنظم حملات من شأنها مواجهة خطاب الحكومة بفعالية، وتمكينها من تقديم نفسها من خلال سرديَّةٍ بديلة، تعكس تأثيرها الإيجابي.

4.2 تصورات المستجيبين بشأن العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والدولة/ الحكومة

وعكست ردود المستجيبين تصورهم للعلاقات بين منظمات المجتمع المدني والدولة/الحكومة في بلدانهم. يعتقد 31 في المئة منهم أن الدولة/الحكومة تسيطر على المجتمع المدني أو تقيده، بينما يعتقد 24 في المئة أن منظمات المجتمع المدني تخضع لتدخل متكرر لا مبرر له في أعمالها. من ناحية أخرى، يعتقد 28.8 في المئة أن الدولة/ الحكومة تقبل بوجود مجتمع مدني مستقل لكنها تمارس إشرافاً مشروعاً عرضياً على منظمات

المجتمع المدني من أجل المصلحة العامة. ويعتقد 16.2 في المئة فقط من المستجيبين أن منظمات المجتمع المدني تعمل بحرية.

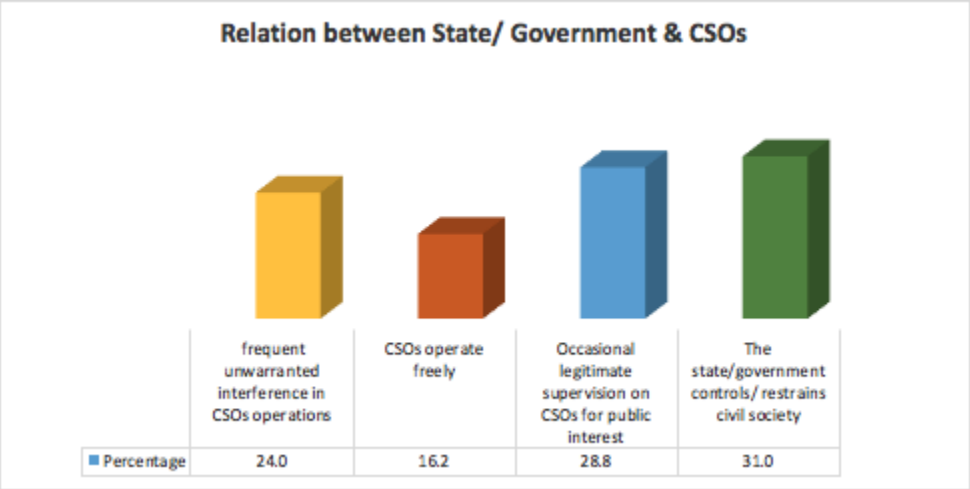

الشكل *12*: العلاقة بين الدولة/ الحكومة ومنظمات المجتمع المدني

4.3 العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والقطاعات الأخرى

ومن أجل فهم أفضل لتصوُّرات الجمهور فيما يتصل بالعلاقات بين المجتمع المدني والقطاعات الرئيسية الأخرى، فإنَّ الاستطلاع يبيِّن آراء المستجيبين حول تسعة قطاعات كما يرد أدناه.

4.3.1 العلاقة بين المجتمع المدني والحكومة

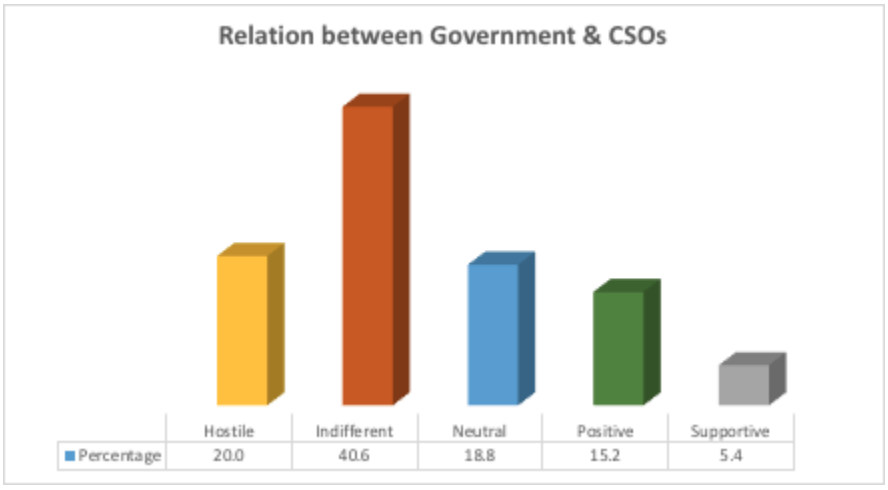

الشكل *13*: العلاقة بين المجتمع المدني والحكومة

في شأن العلاقة بين منظمات المجتمع المدني **والحكومة**، تباينت إجابات المشاركين على النحو التالي: يعتقد 20 في المئة أنها عدائية، ويرى 40 في المئة أنها علاقة تتسم بعدم الاكتراث، واعتبر 18.8 في المئة أنَّ العلاقة تتصف بكونها محايدة، ونظر إليها 15.2 في المئة على أنها علاقة إيجابية، وذهب 5.4 في المئة فقط

إلى أنها داعمة.

3.2. العلاقة بين المجتمع المدني والبرلمان

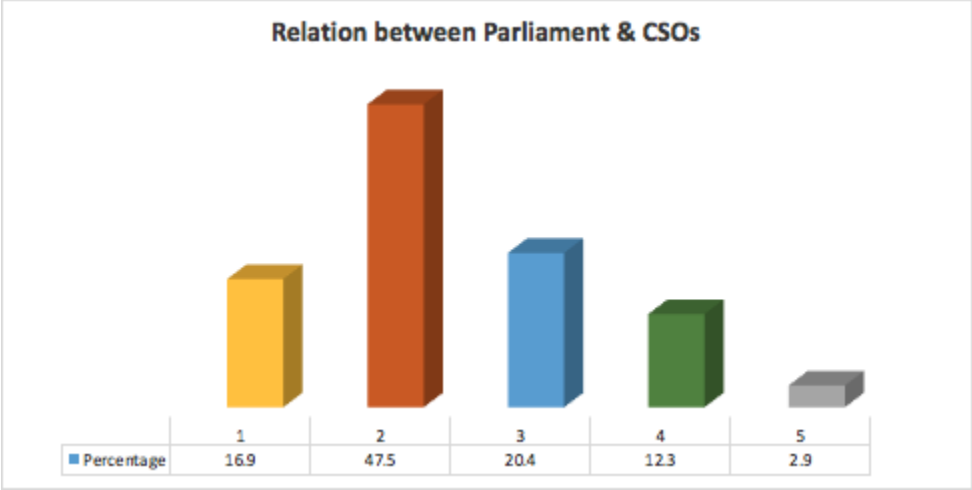

الشكل *14*: العلاقة بين المجتمع المدني والبرلمان

وفي شأن العلاقة بين منظمات المجتمع المدني **والبرلمان**، كانت ردود المستجيبين على النحو التالي: يعتقد 16.9 في المئة أنها عدائية، ويرى 47.5 في المئة أنها علاقة تتسم بعدم الاكتراث، واعتبر 20.4 في المئة أنَّ العلاقة تتصف بكونها محايدة، ونظر إليها 12.3 في المئة على أنها علاقة إيجابية، وذهب 2.9 في المئة فقط إلى أنها داعمة.

4.3.3 المجتمع المدني والقطاع الخاص

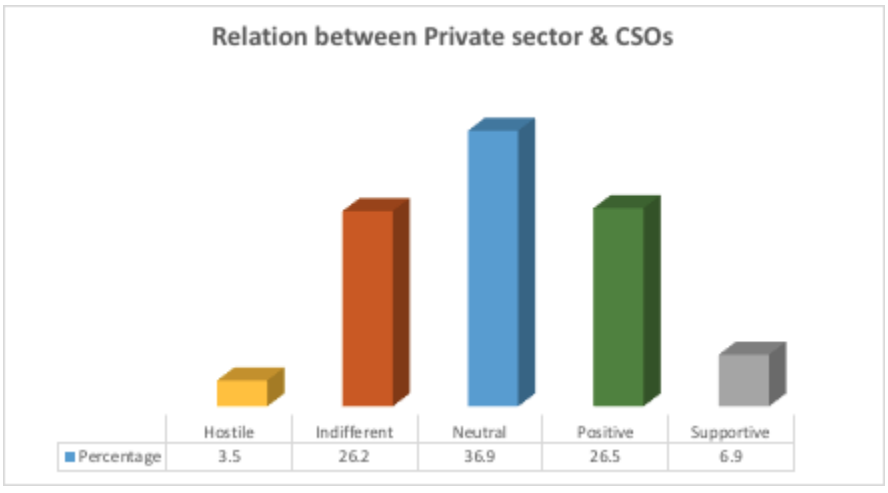

الشكل *15*: العلاقة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص

وفيما يتعلق **بالقطاع الخاص**، كانت ردود المستجيبين على النحو التالي: يعتقد 3.5 في المئة أنها عدائية، ويرى 26.2 في المئة أنها علاقة تتسم بعدم الاكتراث، واعتبر 36.9 في المئة أنَّ العلاقة تتصف بكونها محايدة، ونظر إليها 26.5 في المئة على أنها علاقة إيجابية، وذهب 6.9 في المئة فقط إلى أنها داعمة.

4.3.4 العلاقة بين منظمات المجتمع المدني التي تشترك في القضية ذاتها

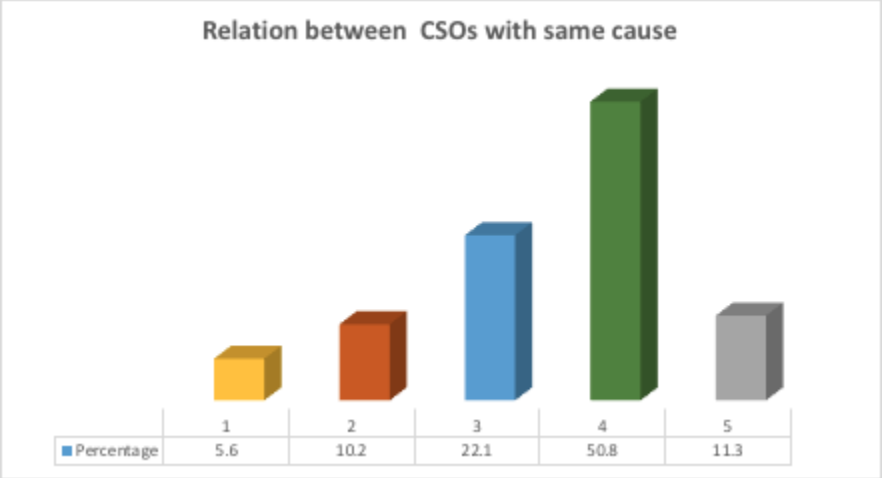

الشكل *16*: العلاقة بين منظمات المجتمع المدني التي تشترك في القضية ذاتها

وعن العلاقة بين **منظمات المجتمع المدني الأخرى التي تشترك في القضية ذاتها**، كانت ردود المستجيبين على النحو التالي: يعتقد 5.6 في المئة أنها عدائية، ويرى 10.2 في المئة أنها علاقة تتسم بعدم الاكتراث، واعتبر 22.1 في المئة أنَّ العلاقة تتصف بكونها محايدة، ونظر إليها 50.8 في المئة على أنها علاقة إيجابية، وذهب 11.3 في المئة فقط إلى أنها داعمة.

4.3.5 العلاقة بين منظمات المجتمع المدني ذات الاهتمامات المختلفة

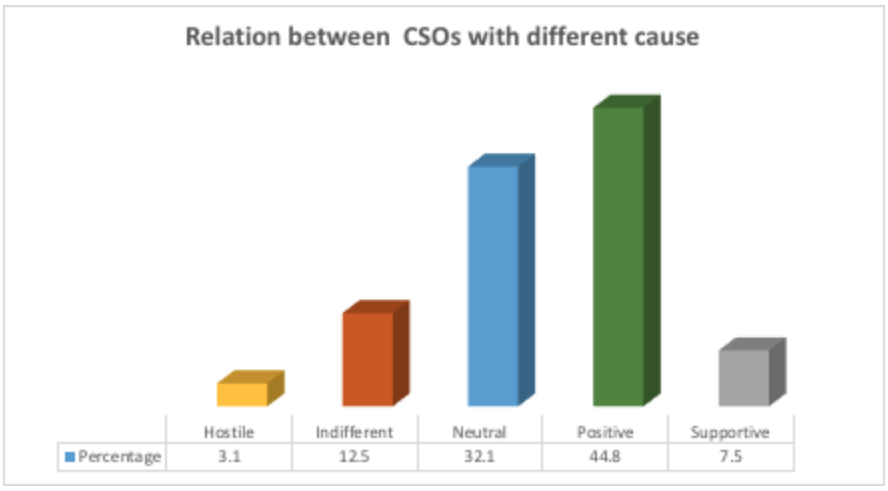

الشكل *17*: العلاقة بين منظمات المجتمع المدني ذات الاهتمامات المختلفة

وعن العلاقة بين **منظمات المجتمع المدني ذات الاهتمامات المختلفة**، كانت ردود المستجيبين على النحو التالي: يعتقد 3.1 في المئة أنها عدائية، ويرى 12.5 في المئة أنها علاقة تتسم بعدم الاكتراث، واعتبر 32.1 في المئة أنَّ العلاقة تتصف بكونها محايدة، ونظر إليها 44.8 في المئة على أنها علاقة إيجابية، وذهب 7.5 في المئة فقط إلى أنها داعمة.

4.3.6 العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير الحكومية

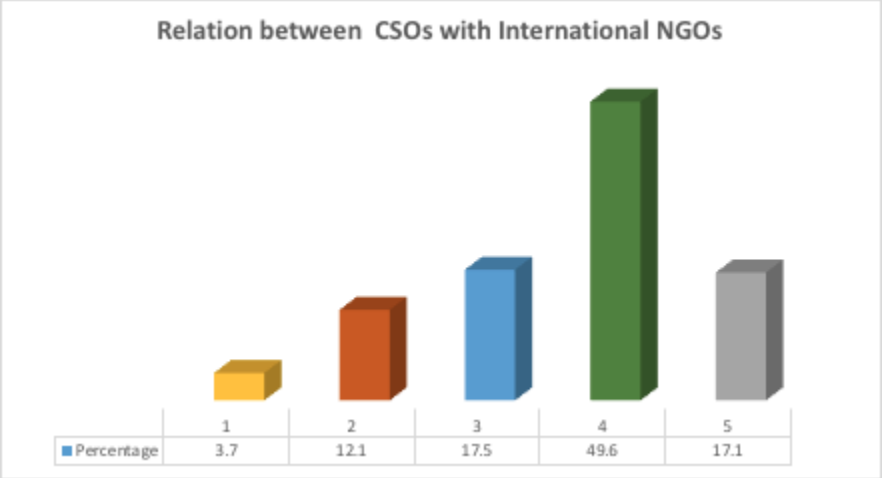

الشكل *18*: العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير الحكومية

وعن العلاقة مع **المنظمات الدولية غير الحكومية**، كانت ردود المستجيبين على النحو التالي: يعتقد 3.7 في المئة أنها عدائية، ويرى 12.1 في المئة أنها علاقة تتسم بعدم الاكتراث، واعتبر 17.5 في المئة أنَّ العلاقة تتصف بكونها محايدة، ونظر إليها 49.6 في المئة على أنها علاقة إيجابية، وذهب 17.1 في المئة فقط إلى أنها داعمة.

4.3.7 العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والجمهور

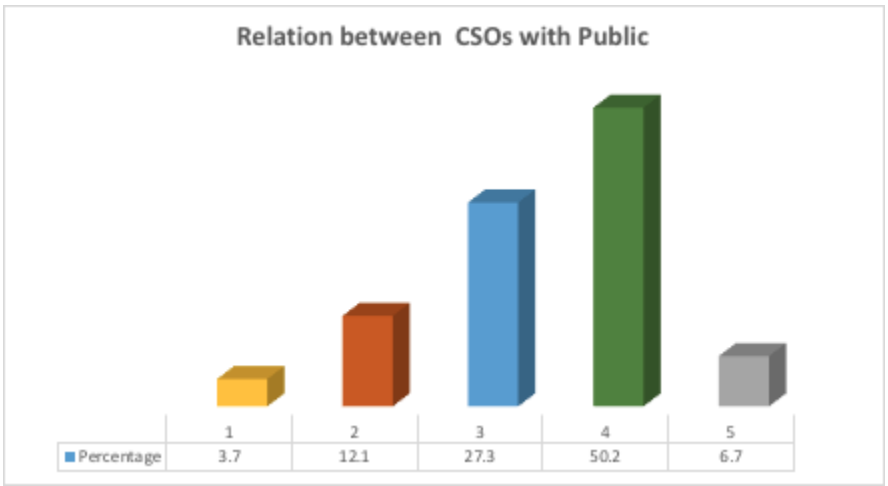

الشكل *19*: العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والجمهور

فيما يخص العلاقة بين منظمات المجتمع المدني **والجمهور**، كانت ردود المستجيبين على النحو التالي: يعتقد 3.7 في المئة أنها عدائية، ويرى 12.1 في المئة أنها علاقة تتسم بعدم الاكتراث، واعتبر 27.3 في المئة أنَّ العلاقة تتصف بكونها محايدة، ونظر إليها 50.2 في المئة على أنها علاقة إيجابية، وذهب 6.7 في المئة إلى أنها داعمة.

4.3.8 العلاقة بين منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام

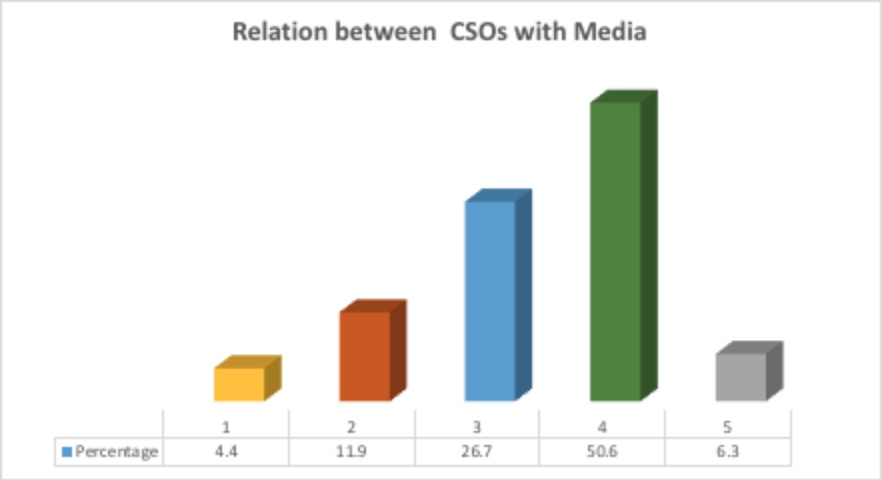

الشكل *20*: العلاقة بين منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام

وعن العلاقة بين منظمات المجتمع المدني **ووسائل الإعلام**، كانت ردود المستجيبين على النحو التالي: يعتقد 4.4 في المئة أنها عدائية، ويرى 11.9 في المئة أنها علاقة تتسم بعدم الاكتراث، واعتبر 26.7 في المئة أنَّ العلاقة تتصف بكونها محايدة، ونظر إليها 50.6 في المئة على أنها علاقة إيجابية، وذهب 6.3 في المئة إلى أنها داعمة.

4.3.9 العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والجامعات

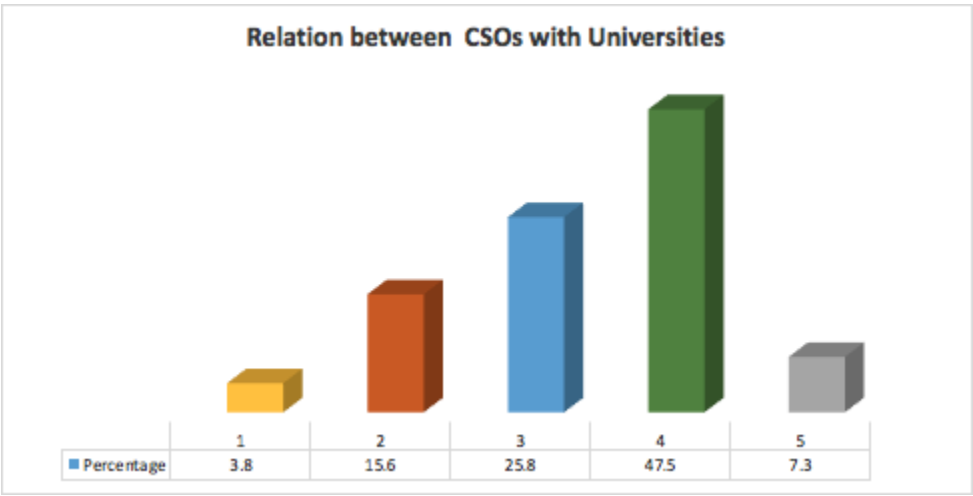

الشكل *21*: العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والجامعات

وعن العلاقة بين منظمات المجتمع المدني **والجامعات**، كانت ردود المستجيبين على النحو التالي: يعتقد 3.8 في المئة أنها عدائية، ويرى 15.6 في المئة أنها علاقة تتسم بعدم الاكتراث، واعتبر 25.8 في المئة أنَّ العلاقة تتصف بكونها محايدة، ونظر إليها 47.7 في المئة على أنها علاقة إيجابية، وذهب 7.3 في المئة إلى أنها داعمة.

4.3.10 النتائج الإجمالية (العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والقطاعات الأخرى)

يلخص الرسم البياني أدناه النتائج الإجمالية

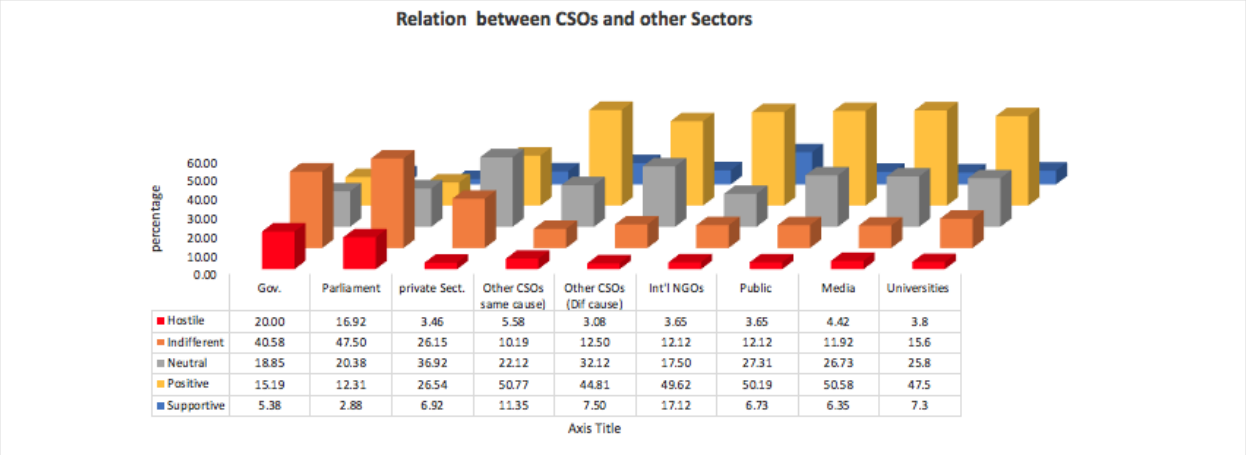

	Gov.	Parliament	private Sect.	Other CSOs same cause)	Other CSOs (Dif cause)	Int'l NGOs	Public	Media	Universities
Hostile	20.00	16.92	3.46	5.58	3.08	3.65	3.65	4.42	3.8
Indifferent	40.58	47.50	26.15	10.19	12.50	12.12	12.12	11.92	15.6
Neutral	18.85	20.38	36.92	22.12	32.12	17.50	27.31	26.73	25.8
Positive	15.19	12.31	26.54	50.77	44.81	49.62	50.19	50.58	47.5
Supportive	5.38	2.88	6.92	11.35	7.50	17.12	6.73	6.35	7.3

الشكل *22*: العلاقة بين المجتمع المدني والقطاعات الأخرى

سجَّلت العلاقة بين منظمات المجتمع المدني ونظيراتها التي تشترك في القضية ذاتها أكبر نسبة إيجابية بلغت (50.8 في المئة)، في حين سجَّلت علاقة المجتمع المدني مع الهيئات العامة أدنى النسب (الحكومة 15.2 في المئة والبرلمان 12.3 في المئة). وفي ما يتعلق بمؤشر العلاقة العدائية وفقاً لتصورات الجمهور فقد سجَّلت العلاقة مع الحكومة (20 في المئة) والبرلمان (16.9 في المئة). وكان مؤشرا عدم الاكتراث والحياد مرتفعين في صفوف المستجيبين.

وتؤثر العلاقة بين منظمات المجتمع المدني ومختلف الأطراف صاحبة المصلحة على ما لتلك المنظمات من تأثير، كما أنَّ لها دوراً في حشد الموارد المتنوعة وإمكانية الوصول وتلقي الدعم. ومن الجدير بالذكر أن تحسين السياسات والممارسات يؤدي إلى نتائج أفضل، وأن الأدلة الأكثر دقة تؤدي إلى برامج أكثر كفاءة، الأمر الذي يؤثر بدوره بشكل أكبر على منظمات المجتمع المدني وبالأخص تلك التي تعمل مباشرة في مجال تقديم الخدمات. وسبب ذلك هو أن الأدلة تعزز شرعية منظمات المجتمع المدني، وهذا مهم لناحيةِ التأثير على السياسات.

إنَّ علاقة المجتمع المدني مع الحكومة عاملٌ في غاية الأهمية. ومن شأن التفاعل المؤسسي بين المجتمع المدني المنظم والحكومة أن يهيئ الظروف لصنع السياسات في سياق عملية أكثر انفتاحاً. ومع ذلك، فإنَّه يمكن للحكومات أن تهدد استقلالية منظمات المجتمع المدني، وأن تقوِّض دورها في الرصد والمراقبة، وأن تجعلها تبدو منظمات نخبوية، أو عميلةً للأجنبي، أو ساعيةً إلى المال، بدلاً من أن تُرى من قبل العامة على أنها تناصر المواطنين، أو أنها جهات فاعلة مدنية مستقلة. وينبغي للحكومات أن تتيح المجال لمنظمات المجتمع المدني لكي تشارك في صنع القرار السياسي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛ ويتعين على الحكومات أن تتشاور مع منظمات المجتمع المدني لدى وضع السياسات وفقا لـ "مبادئ باريس". ومن هنا، فإنه لا بد من إيجاد طرق عملية لمثل ذلك التعاون، وينبغي على الحكومة الالتزام بهذه المبادئ. وقد يكون تقييم الحوكمة أمراً عسيراً في بعض الحالات، ولا سيما في البلدان ذات الهياكل الاستبدادية القوية.

ويحسُن بمنظمات المجتمع المدني أن تعزز الحوار والتفاعل مع القطاع الخاص. إنَّ التفاعل بين قطاع الأعمال والمجتمع المدني متدنٍ بشكل خاص ويجدر أن يتم إيلاؤه مزيداً من الاهتمام. بيد أنَّه لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار أن مصالح القطاع الخاص والتفاوت في الموارد بين القطاعين يمكن أن يُلحقا الضرر بالمهمة

العامة لمنظمات المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، فإنَّه من المحبَّذ أن تعمد منظمات المجتمع المدني إلى وضع مدوَّنات سلوك مشتركة، تكون مناسبة وفعالة، وتعالج جوانب الشفافية والمساءلة، سعياً إلى تجنُّب خطر أن يُنظر إليها على أنها تابعةٌ لشركات خاصة. وعلى المجتمع المدني أن يقيم شراكات متعددة، بما في ذلك الشراكة مع هيئات القطاع الخاص، وأن يعزز الشراكة مع قطاعَي الإعلام والجامعات.

ويتوجب على منظمات المجتمع المدني أن تتكاتف في عملها لتحقيق أهداف مشتركة على المستويات المحلية والوطنية والدولية. وعلى المجتمع المدني أيضاً أن يعزز عمله مع القطاع الخاص، الذي يضطلع بدور هام في أهداف التنمية المستدامة.

تتباين ملكية وسائط الإعلام في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (فمنها ما هو مملوك من قبل الدولة، أو الأحزاب السياسية، أو القطاع الخاص، وما إلى ذلك). ومن بين هذه الوسائط، فإنَّ وسائط الإعلام الخاصة يمكن أن تكون مصدراً للنفوذ ورُكناً أساسياً للديمقراطية؛ ذلك أنَّ وسائط الإعلام انعكاسٌ للمجتمع، وهي تنقل الرأي العام فيما يتعلق بالعديد من القضايا، وتقدم معلومات عن مختلف النشاطات والجهات الفاعلة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني. ويمكنها أن تشارك منظمات المجتمع المدني وتقدم الدعم إليها في دفاعها عن القيم العامة وتعزيزها إياها. وفي وسعها أن تلقي الضوء على أداء المجتمع المدني وأن تعزز من تأثيره على الجمهور. إنَّ منظمات المجتمع المدني تستطيع أن تستخدم وسائط الإعلام استخداماً كاملاً للتعريف بعملها ومُنجزاتها وتعزيزهما. وإنَّه يحسن بمنظمات المجتمع المدني أن تعمد إلى الاستخدام الأمثل للحملات الإعلامية من أجل إعلام الجمهور بعملها وتعزيز مناصرته إياها.

ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تستفيد من أوجه القصور في القطاع العام وأن تستهدف الفئات المهمشة. ويمكن أن تنتفع منظمات المجتمع المدني من التنسيق مع الباحثين العاملين في الجامعات، فمن شأن ذلك أن يساعدها على توفير الموارد من خلال استخدام قدرتهم البحثية، كما أنَّه يعزز من مصداقية ما تقدمه منظمات المجتمع المدني من مقترحات، ويلفت انتباه وسائل الإعلام.

إنَّ من المحبَّذ أن تسعى منظمات المجتمع المدني إلى استخدام مواردها، وأن تقوم بتحسين سياساتها الداخلية، وأن تعمد إلى تعزيز التنسيق والتعاون مع مختلف الأطراف صاحبة المصلحة.

القسم الخامس: قيم منظمَّات المجتمع المدني

لا يتناول هذا القسم مدى ما تقوم به منظمات المجتمع المدني من تعزيز للممارسات الديمقراطية وحسب، بل يعرض أيضاً إلى مستوى ثقة الجمهور في سير عمل منظمات المجتمع المدني. وشملت هذه القيم إمكانية الوصول إلى منظمات المجتمع المدني، ومدى اتصاف تلك المنظمات بالصدق، والشفافية، والتـزامها الشفافية المالية، وقدرتها على خدمة المجتمعات المحلية، والعمل مع القواعد الشعبية ومع النُخَب، ومقدار إتاحتها المجال للناس للتعبير عن آرائهم، وقدرتها على حل المشاكل وتلبية احتياجات الناس، وعمل المنظمات خدمةً لمصالحها الذاتية، وعملها وفقاً لأولويات المانحين، والتـزامها مبدأ المساءلة، واتصافها بالكفاءة في أداء المهام.

وكانت ردود المستجيبين حول تصوراتهم لقيم منظمات المجتمع المدني على النحو التالي:

5.1 إمكانية الوصول إلى منظمات المجتمع المدني

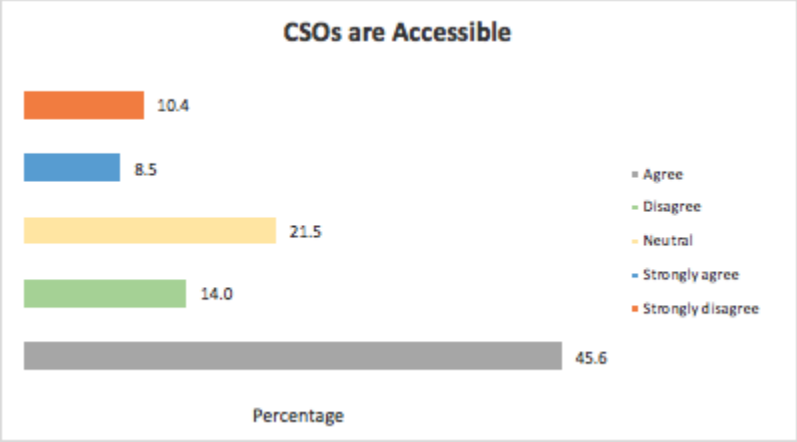

الشكل *23*: يمكن الوصول إلى منظمات المجتمع المدني

يمكن الوصول إلى منظمات المجتمع المدني: أجاب 10.4 في المئة بأنّهم يخالفون بشدة، و14 في المئة بأنهم يخالفون هذا الرأي، و21.5 في المئة محايدون، بينما يتفق 45.6 في المئة، في حين يتفق 8.5 في المئة بشدة.

5.2 اتصاف منظمات المجتمع المدني بالصدق

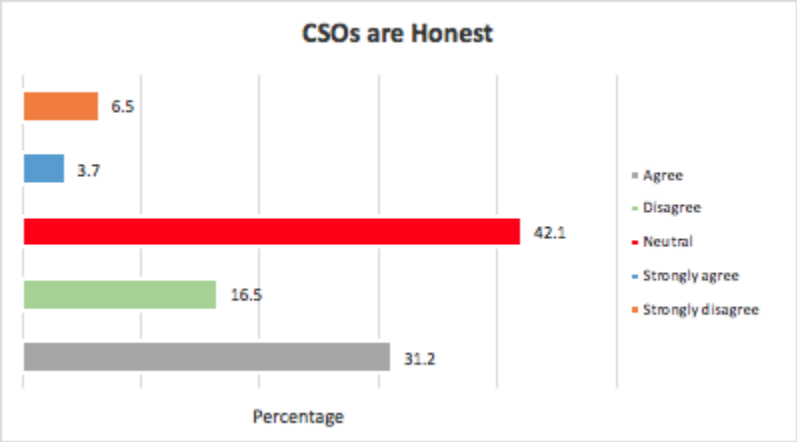

الشكل *24*: تتصف منظمات المجتمع المدني بالصدق

تتصف منظمات المجتمع المدني بالصدق: 6.5 في المئة يُخالفون بشدة، و16.5 في المئة يخالفون، و42.1 في المئة محايدون، بينما يتفق 31.2 في المئة، و ويتفق 3.7 بشدة.

5.3 شفافية منظمات المجتمع المدني

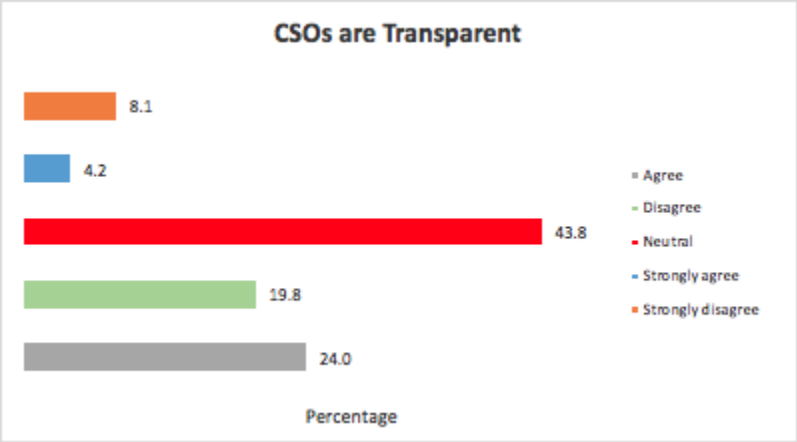

الشكل *25*: تتصف منظمات المجتمع المدني بالشفافية

تتصف منظمات المجتمع المدني بالشفافية: 8.1 في المئة يخالفون بشدة، و 19.8 في المئة يخالفون، في حين أنَّ 43.8 في المئة محايدون، بينما يتفق 24 في المئة، ويتفق 4.2 في المئة بشدة.

5.4 الشفافية المالية لمنظمات المجتمع المدني

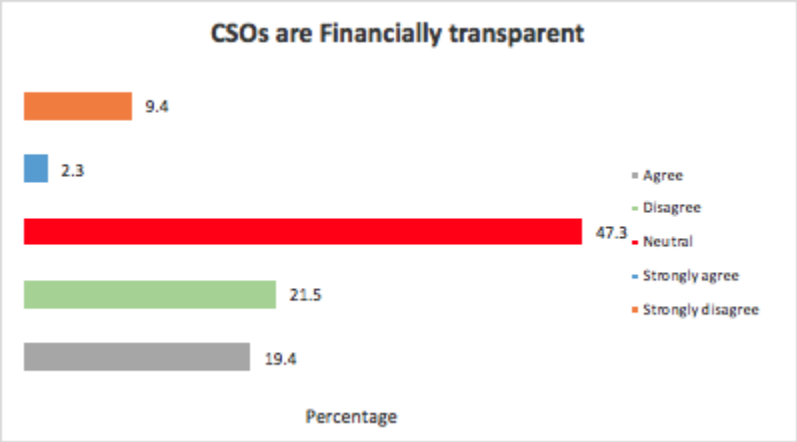

الشكل *26*: تتصف منظمات المجتمع المدني بالشفافية المالية

تتصف منظمات المجتمع المدني بالشفافية المالية: 9.4 في المئة يخالفون بشدة، و 21.5 في المئة يخالفون، بينما كان 47.3 في المئة محايدين، واتفق 19.4 في المئة مع ذلك التوصيف، وذكر 2.3 في المئة أنهم يتفقون بشدة.

5.5 توخِّي منظمات المجتمع المدني المساواة في خدمة الأشخاص والمجتمعات المحلية

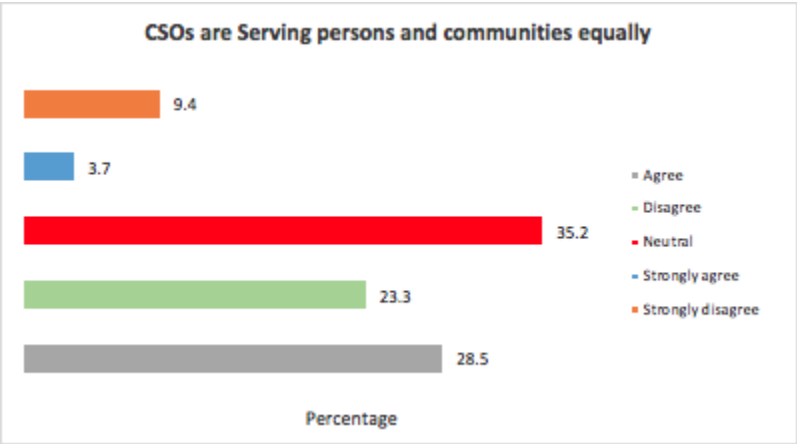

الشكل *27*: تتوخِّى منظمات المجتمع المدني المساواة في خدمة الأشخاص والمجتمعات المحلية

تتوخِّى منظمات المجتمع المدني المساواة في خدمة الأشخاص والمجتمعات المحلية: 9.4 في المئة يخالفون بشدة، و23.3 في المئة يخالفون، و35.2 في المئة محايدون، بينما يتفق 28.5 في المئة، ويتفق 3.7 في المئة بشدة.

5.6 عمل منظمات المجتمع المدني مع الأطراف القاعدية

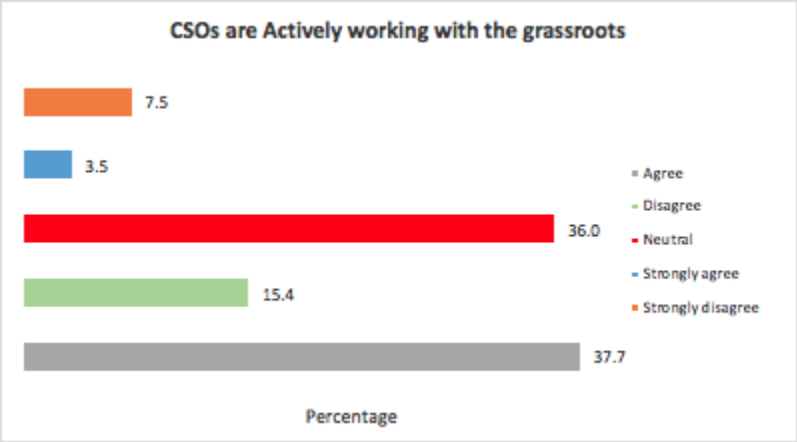

الشكل *28*: تنشط منظمات المجتمع المدني في العمل مع الأطراف القاعدية

تنشط منظمات المجتمع المدني في العمل مع الأطراف القاعدية: أجاب 7.5 في المئة بأنهم يخالفون بشدة، و15.4 في المئة بأنهم يخالفون، في حين أنَّ 36 في المئة محايدون، بينما يتفق 37.3 في المئة، ويتفق 3.5 في المئة بشدة.

5.7 عمل منظمات المجتمع المدني مع "النُخَب"

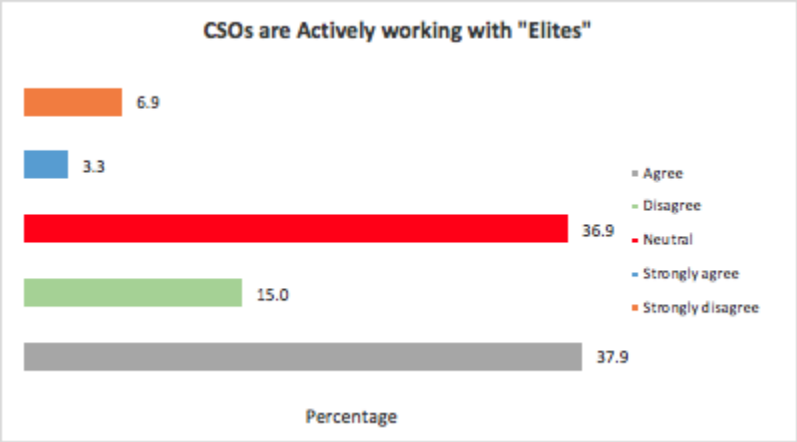

الشكل *29*: تعمل منظمات المجتمع المدني بشكل نشط مع "النُخَب"

تعمل منظمات المجتمع المدني بشكل نشط مع النُخَب: يخالف 6.9 في المئة بشدة، وقال 15 في المئة إنهم يخالفون، في حين أنَّ 36.9 في المئة محايدون، بينما يتفق 37.9 في المئة، ويتفق 3.3 في المئة بشدة.

5.8 مدى كون المجال متاحاً ضمن منظمات المجتمع المدني ليُعبِّر المرء عن رأيه

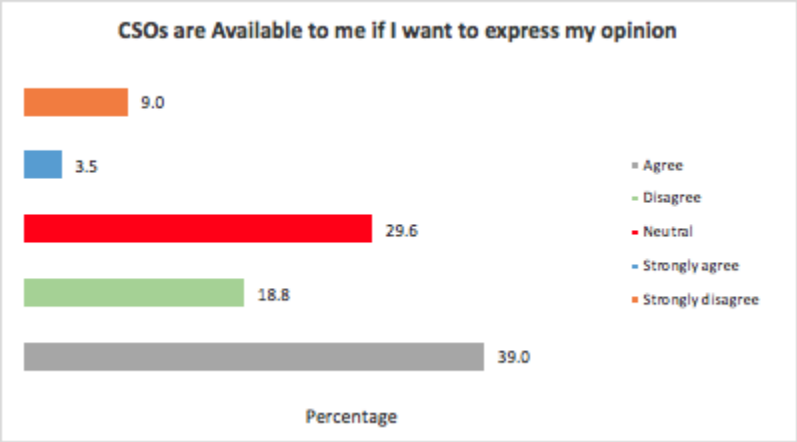

الشكل *30*: منظمات المجتمع المدني متاحة لي إذا ما أردتُ التعبير عن رأيي

منظمات المجتمع المدني متاحة لي إذا ما أردتُ التعبير عن رأيي: 9.0 في المئة يخالفون بشدة، و 18.8 في المئة يخالفون، في حين أنَّ 29.6 في المئة محايدون، بينما يتفق 39 في المئة، ويتفق 3.5 في المئة بشدة.

5.9 تلبية منظمات المجتمع المدني احتياجات الناس

		Frequency	Percent
Answers	Agree	160	30.8
	Disagree	95	18.3
	Neutral	202	38.8
	Strongly agree	13	2.5
	Strongly disagree	50	9.6
	Total	520	100.0

الشكل *31*: تلبي منظمات المجتمع المدني احتياجات الناس

تنشط منظمات المجتمع المدني في حل المشكلات وتلبي احتياجات الناس من أمثالي: يخالف 9.6 في المئة بشدة، ويخالف 18.3 في المئة، بينما ذكر 38.8 في المئة أنهم محايدون، في حين أن 30.8 في المئة يتفقون، ويتفق 2.5 في المئة بشدة.

5.10 عمل منظمات المجتمع المدني خدمةً لمصالحها الذاتية

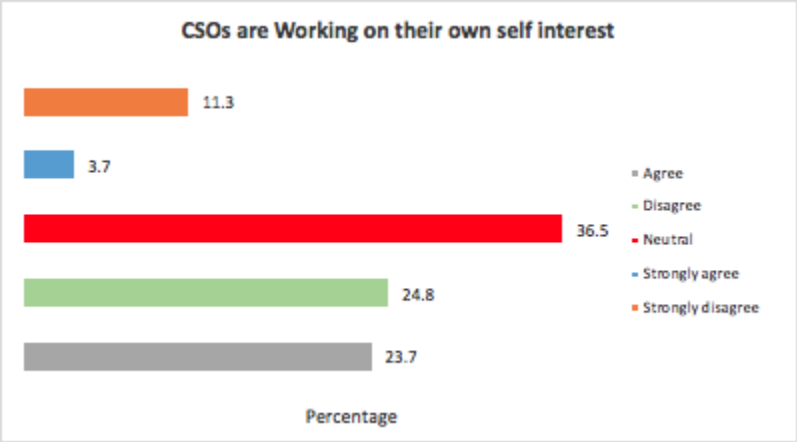

الشكل 32: تعمل منظمات المجتمع المدني خدمةً لمصالحها الذاتية

تعمل منظمات المجتمع المدني خدمةً لمصالحها الذاتية: 11.3 في المئة يخالفون بشدة، و24.8 في المئة يخالفون، في حين أنَّ 36.5 في المئة محايدون، بينما يتفق 23.7 في المئة، ويتفق 3.7 في المئة بشدة.

5.11 عمل منظمات المجتمع المدني وفقاً لبرامج عمل الهيئات المانحة

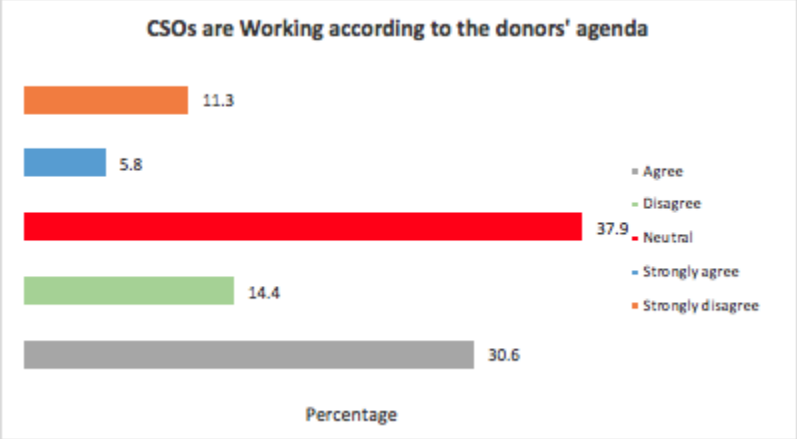

الشكل 33: تعمل منظمات المجتمع المدني وفقاً لبرامج عمل الهيئات المانحة

تعمل منظمات المجتمع المدني وفقاً لبرامج عمل الهيئات المانحة: 11.3 في المئة يخالفون بشدة، ويخالف 14.4 في المئة هذا الرأي، بينما كان 37.9 في المئة محايدين، في حين أنَّ 30.6 في المئة يتفقون، ويتفق 5.8 في المئة بشدة.

5.13 كفاءة منظمات المجتمع المدني ومهنيتها لدى أداء مهامها

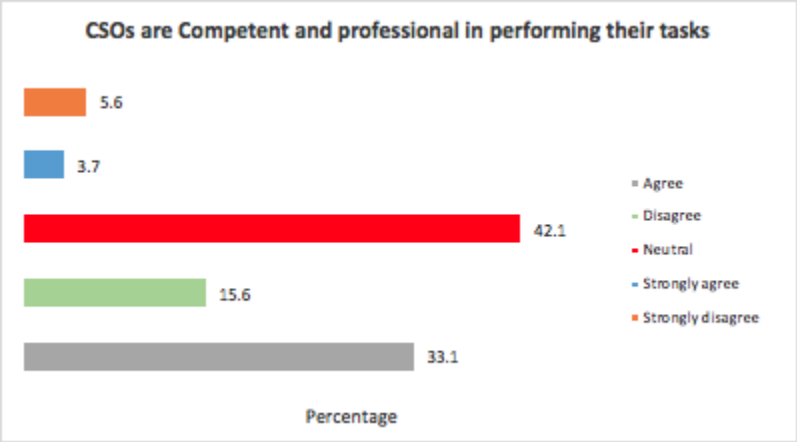

الشكل *34*: تتصف منظمات المجتمع المدني بالكفاءة والمهنية في أداء مهامها

تتصف منظمات المجتمع المدني بالكفاءة والمهنية في أداء مهامها: 5.6 في المئة يخالفون بشدة، 15.6 في المئة يخالفون، في حين أنَّ 42.1 في المئة محايدون، بينما يتفق 33.1 في المئة، ويتفق 3.7 في المئة بشدة.

5.14 مسؤولية منظمات المجتمع المدني إزاء الجمهور

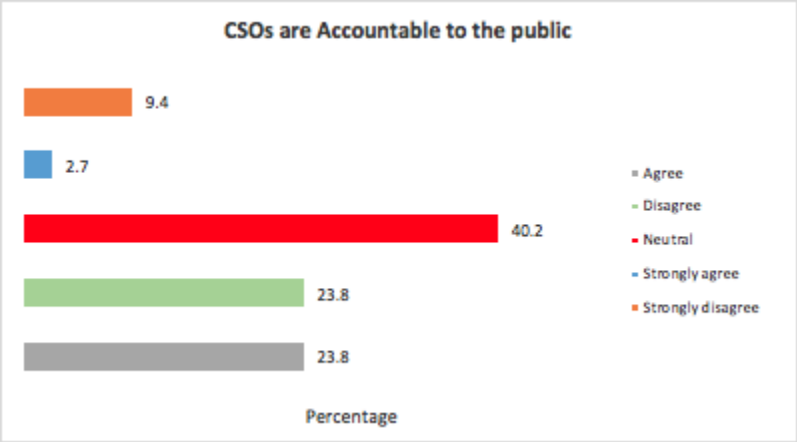

الشكل *35*: منظمات المجتمع المدني مسؤولة إزاء الجمهور

منظمات المجتمع المدني مسؤولة إزاء الجمهور عن جودة أدائها الوظيفي والقرارات التي تتخذها: 9.4 في المئة يخالفون بشدة، و23.8 في المئة يخالفون، و40.2 في المئة محايدون، بينما يتفق 23.8 في المئة ويتفق 2.7 في المئة بشدة.

5.15 مشاركة منظمات المجتمع المدني المعلومات المتعلقة بعملها مع وسائل الإعلام و/ أو الجمهور

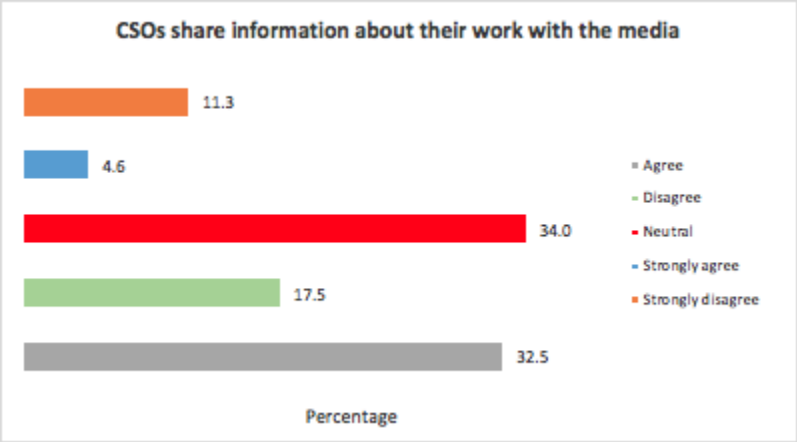

الشكل *36*: تشارك منظمات المجتمع المدني المعلومات المتعلقة بعملها مع وسائل الإعلام و/ أو الجمهور

منظمات المجتمع المدني على استعداد لمشاركة المعلومات المتعلقة بعملها مع وسائل الإعلام و / أو الجمهور: 11.3 في المئة يخالفون بشدة، 17.5 في المئة يخالفون، 34 في المئة محايدون، في حين يتفق 32.5 في المئة، ويتفق 4.6 في المئة بشدة.

5.16 النتائج الإجمالية المتعلقة بقيم منظمات المجتمع المدني

إنَّ ثقة الجمهور رصيدٌ نافعٌ لمنظمات المجتمع المدني. تساعدنا هذه النتائج على فهم تصورات الجمهور على نحو أفضل، وهو أمر بالغ الأهمية لاستدامة منظمات المجتمع المدني وتعزيز تأثيرها. يلخص الرسم البياني أدناه التصورات الكلية لدى الجمهور تجاه منظمات المجتمع المدني.

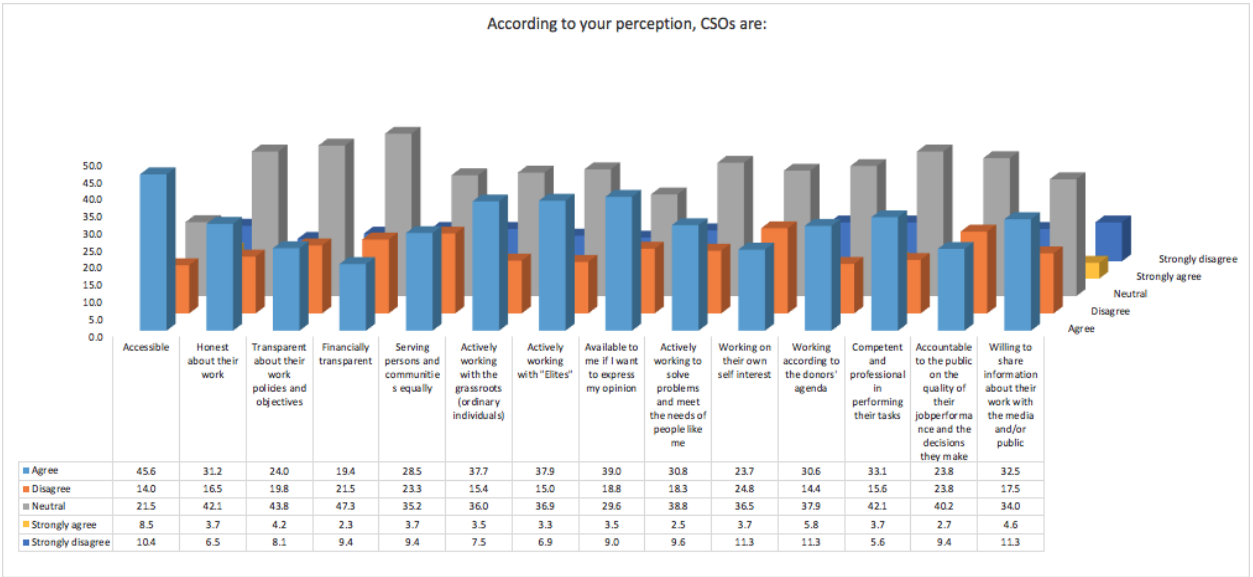

	Accessible	Honest about their work	Transparent about their work policies and objectives	Financially transparent	Serving persons and communities equally	Actively working with the grassroots (ordinary individuals)	Actively working with "Elites"	Available to me if I want to express my opinion	Actively working to solve problems and meet the needs of people like me	Working on their own self interest	Working according to the donors' agenda	Competent and professional in performing their tasks	Accountable to the public on the quality of their jobperformance and the decisions they make	Willing to share information about their work with the media and/or public
Agree	45.6	31.2	24.0	19.4	28.5	37.7	37.9	39.0	30.8	23.7	30.6	33.1	23.8	32.5
Disagree	14.0	16.5	19.8	21.5	23.3	15.4	15.0	18.8	18.3	24.8	14.4	15.6	23.8	17.5
Neutral	21.5	42.1	43.8	47.3	35.2	36.0	36.9	29.6	38.8	36.5	37.9	42.1	40.2	34.0
Strongly agree	8.5	3.7	4.2	2.3	3.7	3.5	3.3	3.5	2.5	3.7	5.8	3.7	2.7	4.6
Strongly disagree	10.4	6.5	8.1	9.4	9.4	7.5	6.9	9.0	9.6	11.3	11.3	5.6	9.4	11.3

الشكل *37*: قيم منظمات المجتمع المدني

سجَّلت الشفافية بشأن السياسات والمسائل المالية المستوى الأدنى بين ردود المستجيبين (24 في المئة و 19.4 في المئة على التوالي)؛ وبالإضافة إلى ذلك، فإنَّ الاستجابة بالموقف المحايد في هذا الشأن سجَّلت نسبة (43.8 في المئة و 47.3 في المئة) على التوالي. وقد قدَّمت نسبة كبيرة من المشاركين إجابة بالموقف المحايد (الأمر الذي قد يشير أيضاً إلى أن المستجيبين "لا يعرفون" أو أنه ليس لديهم موقف واضح حول منظمات المجتمع المدني. وتبين هذه النتائج الضعف الهيكلي في منظمات المجتمع المدني، وينبغي أن تكون مسألة تبعث على القلق البالغ عندما ينظر قطاع منظمات المجتمع المدني في ما له من مصداقية وشرعية في أوساط الجمهور. وأظهرت الردود في معظم الفئات أن لدى المشاركين نظرة يمكن أن توصف بأنَّها "إيجابية إلى حدٍّ ما" إلى معظم الأفكار التي عُرضت عليهم، إلا عندما تعلق الأمر بعمل منظمات المجتمع المدني وفقاً لأولويات المانحين، حيث اتفق مع ذلك 30.6 في المئة، وكان 37.9 في المئة محايدين)، وكذلك فكرة عمل منظمات المجتمع المدني خدمةً لمصالحها، التي سجَّلت موافقةً من قبل 23.7 في المئة من المستجيبين، مع تقديم 36.5 في المئة إجابات بالموقف المحايد. وتبيِّن هذه الفجوة ضرورة أن تعمد منظمات المجتمع المدني إلى العمل النشط من أجل جعل أساليب عملها وتأثيرها معروفة من قبل الجمهور ومفهومة بالنسبة إليه. وإنَّ تلك المنظمات في حاجة إلى إنتاج المعارف النافعة ومشاركتها مع الجمهور لتعزيز ثقته بها، وتحتاج أيضاً إلى تقوية التزام الأطراف صاحبة المصلحة بتقديم الدعم إليها.

يؤثر انعدام الشفافية على ثقة المواطنين في منظمات المجتمع المدني؛ وهو ما يهدد قدرتها على اجتذاب دعم الجمهور. وينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تتبنى بشكل كامل مبادئ الشفافية المالية. ومن الأهمية بمكان أن تحرص منظمات المجتمع المدني على أن تتفرَّد بكونها جهات فاعلة شفافة ونزيهة. وينطبق الأمر ذاته على مفاهيم المساءلة والشرعية. إنَّ من المهم أن يدرك المجتمع المدني ككل هذه التحديات وأن يستجيب إليها.

إنَّ من شأن تحسين المساءلة التنظيمية، والحوكمة الداخلية، والشرعية أن يحسن تصورات الجمهور. ولا بد من التدقيق إذا أُريدَ دعم منظمات المجتمع المدني في مساهمتها الأصيلة نحو السياسات والأفراد والمجتمع. وإذا ما تمَّ شنُّ حملةٍ ضد أي من منظمات المجتمع المدني تتهمها بأنها لا تلتزم بهيكلها الداخلي المتعلق بالحوكمة، فإنَّ من الممكن أن يؤدي ذلك إلى الطعن في شرعية وجودها بأكمله. وقد يكون موقف الجمهور من منظمات المجتمع المدني مهدداً بفضائح أو تصورات خاطئة، ويمكن توضيح تلك المسائل بالإفصاح عن العمليات الداخلية لتلك المنظمات. ويمكن أن تجعل هذه العملية المجتمع المدني أقوى، إذ كثيراً ما يحسِّن تنفيذ إجراءات التقييم تلك من قدرة منظمات المجتمع المدني على التأثير، ويمكن أن يقوي الصلات بين منظمات المجتمع المدني والقطاعات الأخرى، ويعزز التعاون والدعم المتبادل. وبصفة عامة، فإن الأمر الأكثر أهمية هو أن تتمكن منظمات المجتمع المدني من أن تثبت أنها (فرادى وجماعات) تأخذ قضية شرعيتها وخضوعها للمساءلة على محمل الجد. وإنَّ من المحتمل أن تنظر وسائط الإعلام إلى المنظمات التي تتصف بالشفافية وتقرُّ إجراءاتٍ تتيح المساءلة على أنها تمثل "صوت الشعب".

وبهذا المعنى، فإنَّه يتعين على منظمات المجتمع المدني أن تلقي الضوء على قوتها واستدامتها، وأن تعزز مساهمتها في التغيير الاجتماعي الإيجابي. وعليها أيضاً أن تنتج المعارف النافعة وأن تتشاركها مع الجمهور لزيادة ثقته بها، وأن تزيد من التزام الأطراف صاحبة المصلحة بتقديم الدعم إليها. وتحتاج منظمات المجتمع المدني كذلك إلى استراتيجية استباقية يكون همُّها أن تعالج الشواغل الاجتماعية الملحة وليس اجتذاب التمويل.

القسم السادس: تأثير نشاطات منظمات المجتمع المدني

بُغية التعرف بشكل أفضل على الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،

عمدت أسئلة الاستطلاع أيضاً إلى استكشاف وجهات النظر حول النشاطات الرئيسية التي يقوم بها المجتمع المدني وما لها من تأثير.

6.1 استفادة المستجيبين من منظمات المجتمع المدني

عندما سُئل المستجيبون عما إذا كانوا قد استفادوا بصفة شخصية من أداء منظمات المجتمع المدني، جاءت الإجابات على النحو التالي:

استفاد 67.7 في المئة من المستجيبين من بناء قدراتهم، و31 في المئة لم يستفيدوا، و2 في المئة لا يعرفون
استفاد 26 في المئة من المستجيبين من الدعم القانوني، في حين أن 72.1 في المئة لم يستفيدوا، وقال 1.9 في المئة إنهم لا يعرفون
استفاد 21.3 في المئة من المستجيبين من الدعم المالي، وقال 76.5 في المئة إنهم لم يستفيدوا، وأفاد 2.1 في المئة بأنَّهم لا يعرفون
استفاد 23.5 في المئة من المستجيبين من التشغيل، وذكر 74.8 في المئة أنهم لم يستفيدوا، في حين أنَّ 1.7 في المئة لا يعرفون

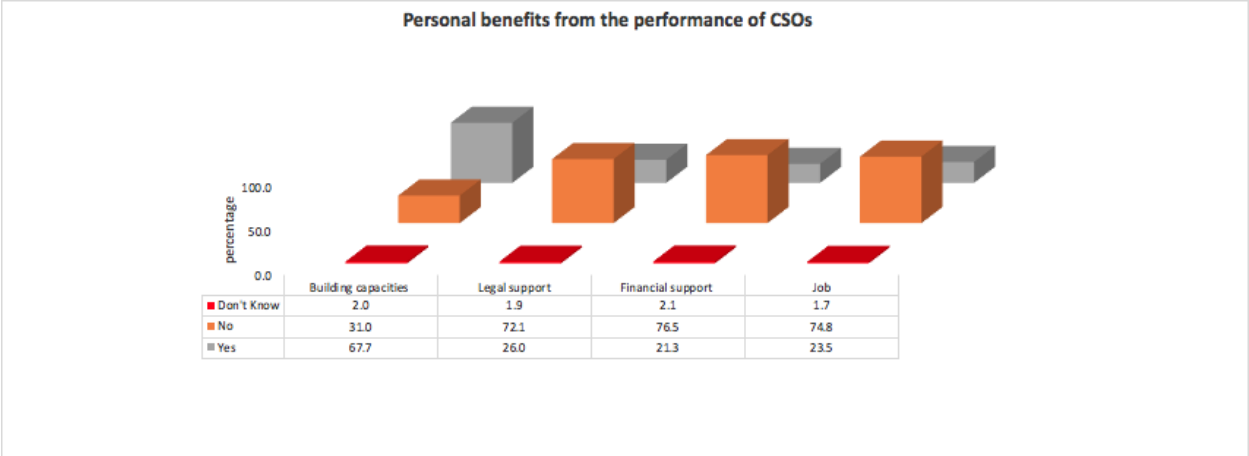

الشكل *38*: الفوائد الشخصية من أداء منظمات المجتمع المدني

6.2 تُحدث منظمات المجتمع المدني فرقاً

تضمن الاستطلاع سؤالاً عما إذا كان المجتمع المدني يحدث فرقاً في حيوات المستجيبين أم لا. وأجاب 66 في المئة بالإيجاب، و12.3 في المئة بالسلب، في حين قدَّم 21.2 في المئة إجابة محايدة.

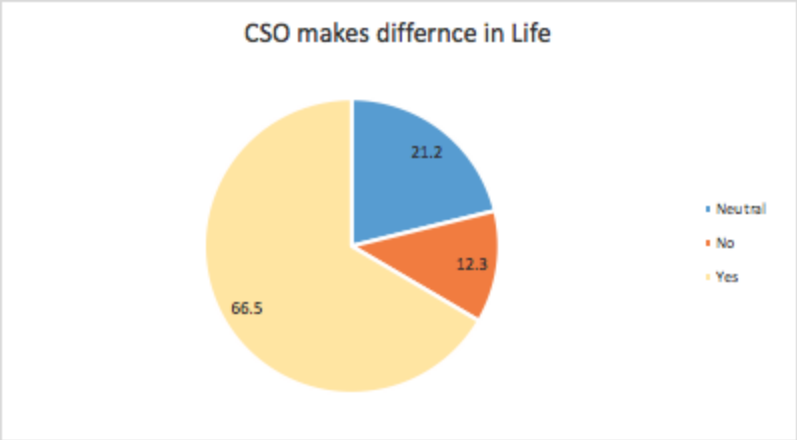

الشكل *39*: تأثير منظمات المجتمع المدني على حياة المستجيبين

وتشير هذه الاستجابة إلى وجود تأثير إيجابي.

6.3 فعالية منظمات المجتمع المدني

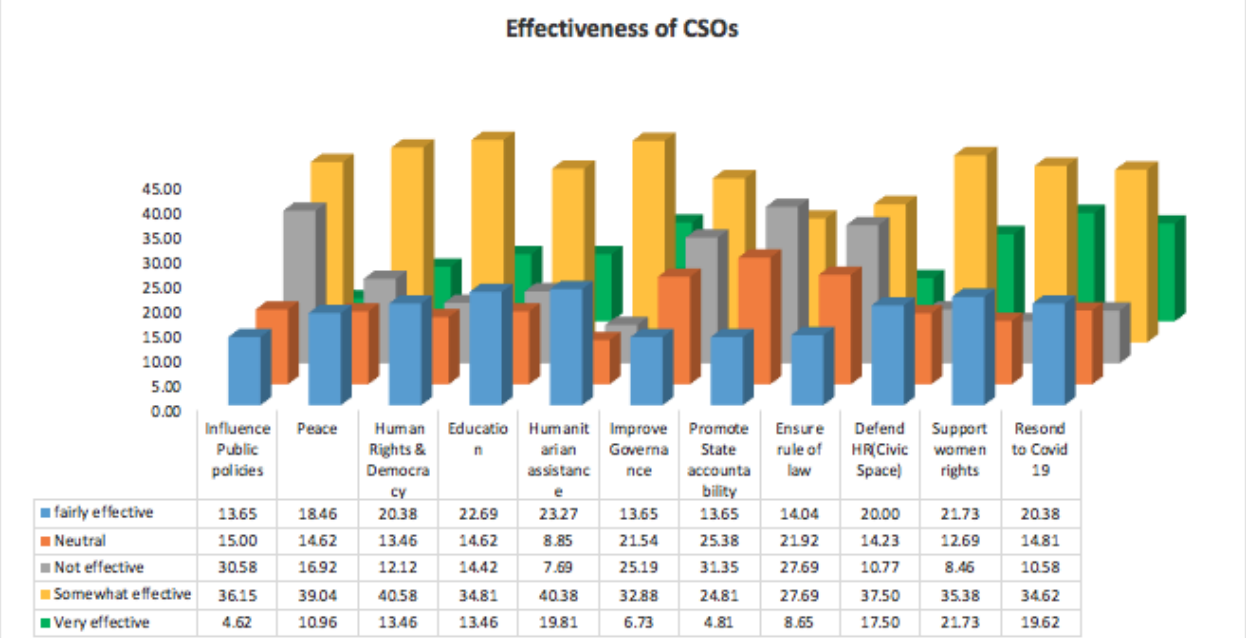

	Influence Public policies	Peace	Human Rights & Democracy	Education	Humanitarian assistance	Improve Governance	Promote State accountability	Ensure rule of law	Defend HR(Civic Space)	Support women rights	Resond to Covid 19
fairly effective	13.65	18.46	20.38	22.69	23.27	13.65	13.65	14.04	20.00	21.73	20.38
Neutral	15.00	14.62	13.46	14.62	8.85	21.54	25.38	21.92	14.23	12.69	14.81
Not effective	30.58	16.92	12.12	14.42	7.69	25.19	31.35	27.69	10.77	8.46	10.58
Somewhat effective	36.15	39.04	40.58	34.81	40.38	32.88	24.81	27.69	37.50	35.38	34.62
Very effective	4.62	10.96	13.46	13.46	19.81	6.73	4.81	8.65	17.50	21.73	19.62

الشكل *40*: فعالية منظمات المجتمع المدني

فيما يخص التصورات المتعلقة بعمل المجتمع المدني، فإن مجالات عمله الأكثر تأثيراً بحسب ما أفاد به المستجيبون يبيِّن ما يلي:

التأثير على السياسات العامة: يرى 30.6 في المئة من المستجيبين أنَّ منظمات المجتمع المدني غير فعّالة في هذا المجال، واعتبر 36.2 في المئة أنَّها فعالة على نحو محدود، وقدَّم 15 في المئة إجابة محايدة، في حين ذهب 13.7 في المئة إلى أنَّها فعالة إلى حد ما، وقال 4.6 في المئة إنها فعالة للغاية.

تعزيز السلام: يرى 16.9 في المئة من المستجيبين أنَّ منظمات المجتمع المدني غير فعّالة في هذا المجال، واعتبر 39.0 في المئة أنَّها فعالة على نحو محدود، وقدَّم 14.6 في المئة إجابة محايدة، في حين ذهب 18.5 في المئة إلى أنَّها فعالة إلى حد ما، وقال 11 في المئة إنها فعالة للغاية.

تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية: يرى 12.1 في المئة من المستجيبين أنَّ منظمات المجتمع المدني غير فعّالة في هذا المجال، واعتبر 40.6 في المئة أنَّها فعالة على نحو محدود، وقدَّم 13.5 في المئة إجابة محايدة، في حين ذهب 20.4 في المئة إلى أنَّها فعالة إلى حد ما، وقال 13.5 في المئة إنها فعالة للغاية.

توفير خدمات التعليم والصحة: يرى 14.4 في المئة من المستجيبين أنَّ منظمات المجتمع المدني غير فعّالة في هذا المجال، واعتبر 34.8 في المئة أنَّها فعالة على نحو محدود، وقدَّم 14.6 في المئة إجابة محايدة، في حين ذهب 22.7 في المئة إلى أنَّها فعالة إلى حد ما، وقال 13.5 في المئة إنها فعالة للغاية.

تقديم المساعدات الإنسانية: يرى 7.7 في المئة من المستجيبين أنَّ منظمات المجتمع المدني غير فعّالة في هذا المجال، واعتبر 40.7 في المئة أنَّها فعالة على نحو محدود، وقدَّم 8.8 في المئة إجابة محايدة، في حين ذهب 23.3 في المئة إلى أنَّها فعالة إلى حد ما، وقال 19.8 في المئة إنها فعالة للغاية.

تحسين الحوكمة: يرى 25.2 في المئة من المستجيبين أنَّ منظمات المجتمع المدني غير فعّالة في هذا المجال، واعتبر 32.9 في المئة أنَّها فعالة على نحو محدود، وقدَّم 21.5 في المئة إجابة محايدة، في حين ذهب 13.7 في المئة إلى أنَّها فعالة إلى حد ما، وقال 6.7 في المئة إنها فعالة للغاية.

تعزيز مساءلة الدولة: يرى 31.3 في المئة من المستجيبين أنَّ منظمات المجتمع المدني غير فعّالة في هذا المجال، واعتبر 24.8 في المئة أنَّها فعالة على نحو محدود، وقدَّم 25.4 في المئة إجابة محايدة، في حين ذهب 13.7 في المئة إلى أنَّها فعالة إلى حد ما، وقال 4.8 في المئة إنها فعالة للغاية.

ضمان سيادة القانون/ إحقاق العدل: يرى 27.7 في المئة من المستجيبين أنَّ منظمات المجتمع المدني غير فعّالة في هذا المجال، واعتبر 27.7 في المئة أنَّها فعالة على نحو محدود، وقدَّم 21.9 في المئة إجابة محايدة، في حين ذهب 14 في المئة إلى أنَّها فعالة إلى حد ما، وقال 8.7 في المئة إنها فعالة للغاية.

الدفاع عن حقوق الإنسان، ولا سيما حرية التعبير والفضاء المدني: يرى 10.8 في المئة من المستجيبين أنَّ منظمات المجتمع المدني غير فعّالة في هذا المجال، واعتبر 37.5 في المئة أنَّها فعالة على نحو محدود، وقدَّم 14.2 في المئة إجابة محايدة، في حين ذهب 20 في المئة إلى أنَّها فعالة إلى حد ما، وقال 17.5 في المئة إنها فعالة للغاية.

دعم حقوق المرأة/ المساواة بين الجنسين: يرى 8.5 في المئة من المستجيبين أنَّ منظمات المجتمع المدني غير فعّالة في هذا المجال، واعتبر 35.4 في المئة أنَّها فعالة على نحو محدود، وقدَّم 12.7 في المئة إجابة محايدة، في حين ذهب 21.7 في المئة إلى أنَّها فعالة إلى حد ما، وقال 21.7 في المئة إنها فعالة للغاية.

الاستجابة إلى جائحة كوفيد-19: يرى 10.6 في المئة من المستجيبين أنَّ منظمات المجتمع المدني غير فعّالة في هذا المجال، واعتبر 34.6 في المئة أنَّها فعالة على نحو محدود، وقدَّم 14.8 في المئة إجابة محايدة، في حين ذهب 20.4 في المئة إلى أنَّها فعالة إلى حد ما، وقال 19.6 في المئة إنها فعالة للغاية.

وعلى الرغم من كون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منطقة تعجُّ بالتحوُّلات، الأمر الذي يبدو جليّاً في المجتمع المدني النابض بالحياة الذي يعمل على مجموعة واسعة من القضايا المختلفة، فإنَّه يبدو أنَّ الجمهور يعتبر تأثيره العام فيما يخص الحوكمة وصنع السياسات تأثيراً محدوداً. إن مشاركة منظمات المجتمع المدني في جهود التعبئة والمناصرة على مستوى المجتمع المحلي تتبيَّن في ردود المستجيبين. وتشير الإحصاءات إلى أن الجمهور يرى أنَّ أفضل ما تكون عليه منظمات المجتمع المدني من فعالية إنَّما هو في مجال تقديم المعونة الإنسانية والتنمية.

وقد عدَّ المستجيبون كلاً من تقديم المساعدات الإنسانية ودعم حقوق المرأة باعتبارهما الحقلين اللذين تكون فيهما جهود منظمات المجتمع المدني الأكثر فعالية، في حين تم اعتُبرت مساعي تلك المنظمات في مجالات تحسين الحوكمة وسيادة القانون الأقل فعالية.

وأشار المدى في النسب التي قدَّمها المستجيبون إلى أن منظمات المجتمع المدني تكمل دور الحكومة من حيث توفير الخدمات مثل التعليم والمساعدات الإنسانية، وكذلك الجهود المتعلقة بتعزيز السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية، والدفاع عن الفضاء المدني، والاستجابة إلى جائحة كوفيد-19، في مقابل نسبة متدنية لدور المجتمع المدني في مساءلة الحكومة. وتشير هذه النسب المئوية إلى أن منظمات المجتمع المدني تبذل جهوداً جمَّة لسد الثغرات في الخدمات الحكومية.

6.4 أكثر وسائل منظمات المجتمع المدني فعالية

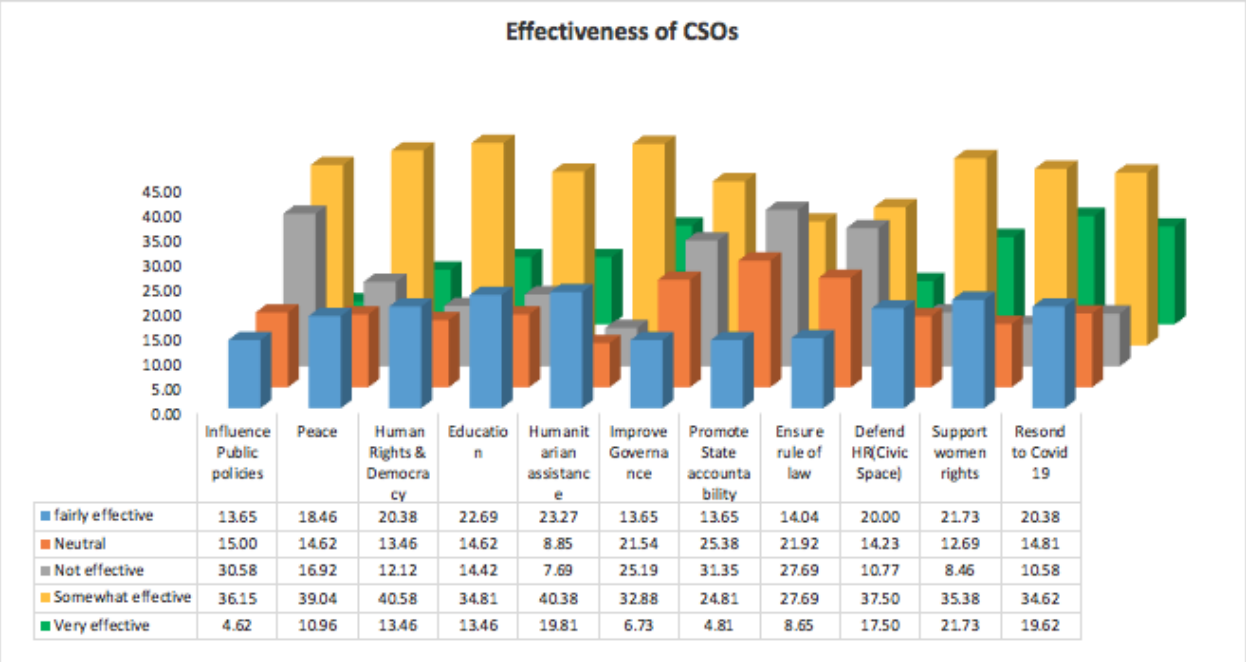

	Influence Public policies	Peace	Human Rights & Democracy	Education	Humanitarian assistance	Improve Governance	Promote State accountability	Ensure rule of law	Defend HR(Civic Space)	Support women rights	Resond to Covid 19
fairly effective	13.65	18.46	20.38	22.69	23.27	13.65	13.65	14.04	20.00	21.73	20.38
Neutral	15.00	14.62	13.46	14.62	8.85	21.54	25.38	21.92	14.23	12.69	14.81
Not effective	30.58	16.92	12.12	14.42	7.69	25.19	31.35	27.69	10.77	8.46	10.58
Somewhat effective	36.15	39.04	40.58	34.81	40.38	32.88	24.81	27.69	37.50	35.38	34.62
Very effective	4.62	10.96	13.46	13.46	19.81	6.73	4.81	8.65	17.50	21.73	19.62

الشكل *41:* أكثر وسائل منظمات المجتمع المدني فعالية

المناصرة: اعتبر 14.4 في المئة من المستجيبين منظمات المجتمع المدني غير فعالة، واعتبرها 29.6 في المئة فعالة إلى حد ما، وقدَّم 3.1 في المئة إجابة محايدة، ورأى 50.6 في المئة أنها فعالة إلى حد ما، في حين ذهب 2.3 في المئة إلى أنَّها فعالة للغاية.

الالتماسات: اعتبر 23.6 في المئة من المستجيبين منظمات المجتمع المدني غير فعالة، واعتبرها 28.7 في المئة فعالة إلى حد ما، وقدَّم 3.8 في المئة إجابة محايدة، ورأى 41.9 في المئة أنها فعالة إلى حد ما، في حين ذهب 1.7 في المئة إلى أنَّها فعالة للغاية.

المقالات الصحفية: اعتبر 11.2 في المئة من المستجيبين منظمات المجتمع المدني غير فعالة، واعتبرها 33.1 في المئة فعالة إلى حد ما، وقدَّم 2.1 في المئة إجابة محايدة، ورأى 51.2 في المئة أنها فعالة إلى حد ما، في حين ذهب 2.5 في المئة إلى أنَّها فعالة للغاية.

التجمُّع السلمي: اعتبر 10.4 في المئة من المستجيبين منظمات المجتمع المدني غير فعالة، واعتبرها 28.7 في المئة فعالة إلى حد ما، وقدَّم 1.7 في المئة إجابة محايدة، ورأى 57.1 في المئة أنها فعالة إلى حد ما، في حين ذهب 2.1 في المئة إلى أنَّها فعالة للغاية.

التشبيك: اعتبر 15.2 في المئة من المستجيبين منظمات المجتمع المدني غير فعالة، واعتبرها 26.9 في المئة فعالة إلى حد ما، وقدَّم 5 في المئة إجابة محايدة، ورأى 49.2 في المئة أنها فعالة إلى حد ما، في حين ذهب 3.7 في المئة إلى أنَّها فعالة للغاية.

المواد المرئية: اعتبر 8.7 في المئة من المستجيبين منظمات المجتمع المدني غير فعالة، واعتبرها 26.3 في المئة فعالة إلى حد ما، وقدَّم 5.4 في المئة إجابة محايدة، ورأى 56.3 في المئة أنها فعالة إلى حد ما، في حين ذهب 3.1 في المئة إلى أنَّها فعالة للغاية.

التوعية: اعتبر 6.9 في المئة من المستجيبين منظمات المجتمع المدني غير فعالة، واعتبرها 24.43 في المئة فعالة إلى حد ما، وقدَّم 2.4 في المئة إجابة محايدة، ورأى 61.9 في المئة أنها فعالة إلى حد ما، في حين ذهب 2.5 في المئة إلى أنَّها فعالة للغاية.

تقديم الاستشارات: اعتبر 7.7 في المئة من المستجيبين منظمات المجتمع المدني غير فعالة، واعتبرها 28.5 في المئة فعالة إلى حد ما، وقدَّم 3.8 في المئة إجابة محايدة، ورأى 57.3 في المئة أنها فعالة إلى حد ما، في حين ذهب 2.7 في المئة إلى أنَّها فعالة للغاية.

المؤتمرات: اعتبر 7.9 في المئة من المستجيبين منظمات المجتمع المدني غير فعالة، واعتبرها 24.2 في المئة فعالة إلى حد ما، وقدَّم 5.2 في المئة إجابة محايدة، ورأى 59.4 في المئة أنها فعالة إلى حد ما، في حين ذهب 3.3 في المئة إلى أنَّها فعالة للغاية.

إن ما تقوم به منظمات المجتمع المدني في مجال المناصرة محدود إلى حد ما. وقد يؤدي هذا التقييد إلى إيجاد تصورات لدى المواطنين مؤدَّاها أن السلطات العامة وحدها هي التي تتحمل مسؤوليات التصدي للمظالم الاجتماعية. إنَّ من المهم لمنظمات المجتمع المدني أن تدرك أن اضطلاعها بدور أقوى في مجال المناصرة

سيعود بالفائدة على استدامتها على المدى الطويل، كما أنَّ من شأنه أن يعيد تشكيل الصورة العامة للعديد من منظمات المجتمع المدني.

6.5 نوع المعلومات المؤثرة التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني

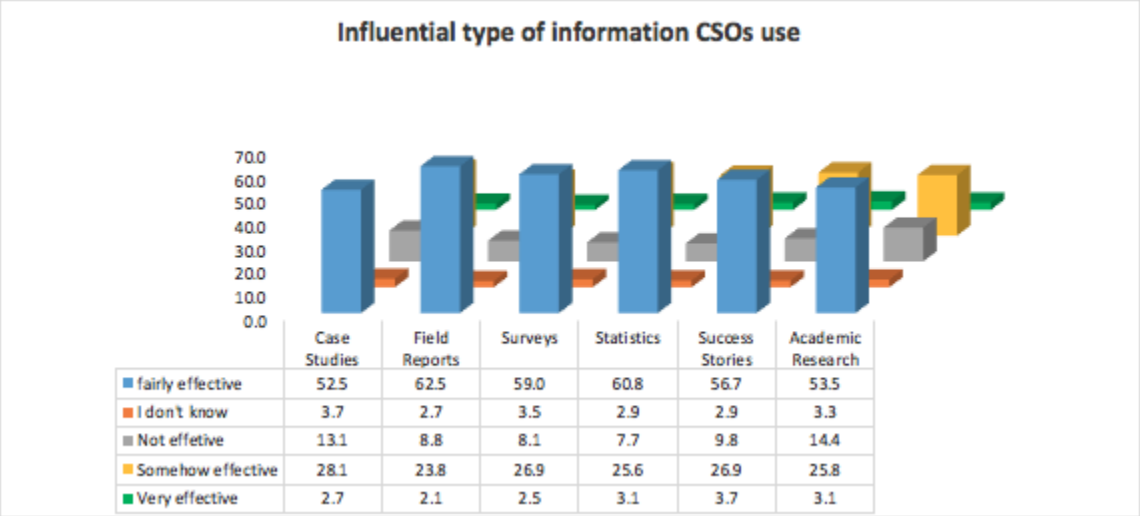

	Case Studies	Field Reports	Surveys	Statistics	Success Stories	Academic Research
fairly effective	52.5	62.5	59.0	60.8	56.7	53.5
I don't know	3.7	2.7	3.5	2.9	2.9	3.3
Not effetive	13.1	8.8	8.1	7.7	9.8	14.4
Somehow effective	28.1	23.8	26.9	25.6	26.9	25.8
Very effective	2.7	2.1	2.5	3.1	3.7	3.1

الشكل *42*: نوع المعلومات المؤثرة التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني

دراسات الحالة: اعتبر 13.1 في المئة من المستجيبين منظمات المجتمع المدني غير فعالة، واعتبرها 28.1 في المئة فعالة إلى حد ما، وقدَّم 3.7 في المئة إجابة محايدة، ورأى 52.5 في المئة أنها فعالة إلى حد ما، في حين ذهب 2.7 في المئة إلى أنَّها فعالة للغاية.

التقارير الميدانية: اعتبر 8.8 في المئة من المستجيبين منظمات المجتمع المدني غير فعالة، واعتبرها 23.8 في المئة فعالة إلى حد ما، وقدَّم 2.7 في المئة إجابة محايدة، ورأى 62.5 في المئة أنها فعالة إلى حد ما، في حين ذهب 2.1 في المئة إلى أنَّها فعالة للغاية.

استطلاعات الرأي: اعتبر 8.1 في المئة من المستجيبين منظمات المجتمع المدني غير فعالة، واعتبرها 26.9 في المئة فعالة إلى حد ما، وقدَّم 3.5 في المئة إجابة محايدة، ورأى 59 في المئة أنها فعالة إلى حد ما، في حين ذهب 2.5 في المئة إلى أنَّها فعالة للغاية.

الإحصاءات: اعتبر 7.7 في المئة من المستجيبين منظمات المجتمع المدني غير فعالة، واعتبرها 25.6 في المئة فعالة إلى حد ما، وقدَّم 2.9 في المئة إجابة محايدة، ورأى 60.8 في المئة أنها فعالة إلى حد ما، في حين ذهب 3.1 في المئة إلى أنَّها فعالة للغاية.

قصص النجاح: اعتبر 9.8 في المئة من المستجيبين منظمات المجتمع المدني غير فعالة، واعتبرها 26.9 في المئة فعالة إلى حد ما، وقدَّم 2.9 في المئة إجابة محايدة، ورأى 56.7 في المئة أنها فعالة إلى حد ما، في حين ذهب 3 في المئة إلى أنَّها فعالة للغاية.

البحث الأكاديمي: اعتبر 14.4 في المئة من المستجيبين منظمات المجتمع المدني غير فعالة، واعتبرها 25.8 في المئة فعالة إلى حد ما، وقدَّم 14.4 في المئة إجابة محايدة، ورأى 53.5 في المئة أنها فعالة إلى حد ما، في حين ذهب 3.1 في المئة إلى أنَّها فعالة للغاية.

6.6 رؤية المستجيبين لما ينبغي أن يكون لمنظمات المجتمع المدني من تأثير

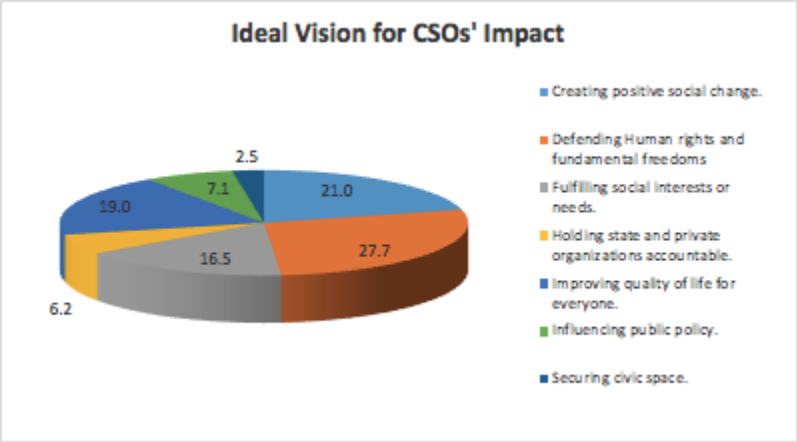

الشكل *43*: رؤية المستجيبين لما ينبغي أن يكون لمنظمات المجتمع المدني من تأثير

تحسين نوعية الحياة للجميع: 19 في المئة
الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية: 27.7 في المئة
تأمين الفضاء المدني: 2.1 في المئة
خلق تغيير اجتماعي إيجابي: 21 في المئة
تلبية المصالح أو الاحتياجات الاجتماعية: 16.5 في المئة
التأثير على السياسة العامة: 7.1 في المئة
مساءلة المؤسسات الحكومية والخاصة: 6.2 في المئة

القسم السابع: التحديات التي أشار إليها المستجيبون إلى الاستطلاع

أُضيف سؤال لإلقاء الضوء على التحديات الرئيسية التي تواجه هيئات المجتمع المدني.
وقد قُدِّمت قائمة طويلة من التحديات. وهي ملخصة على النحو التالي:

- تعيق دواعي الأمن القومي وإجراءات القمع التي تتم بدعوى الحفاظ على السلامة العامة سير عمل منظمات المجتمع المدني.
- تحد الإجراءات القانونية المعقدة من الحيز الديمقراطي الذي يمكن أن يوجد فيه مجتمع مدني سليم ويقوم بأداء مهامه.
- إجراءات التسجيل البيروقراطية.
- سيطرة الحكومة على الشراكات الدولية، وتحكُّمها بحرية المجتمع المدني في الحركة.
- القيود الأمنية والأجهزة الأمنية.
- قيام الأحزاب الحاكمة أو الأشخاص ذوي النفوذ بالضغط على منظمات المجتمع المدني لتوظيف أو تعيين أشخاص غير مؤهلين.
- إحجام بعض السلطات المحلية عن التعاون مع المنظمات.
- نفوذ الأحزاب السياسية والقيود التي تمارسها السلطة.
- قيام الأحزاب المهيمنة في صنع القرار بممارسة الضغط على منظمات المجتمع المدني.
- تأثير العادات والتقاليد القبَلية على سير عمل منظمات المجتمع المدني.
- النقص في الموارد المالية التي تتناسب واحتياجات المناطق الريفية.
- التدخل الحكومي في عمل منظمات المجتمع المدني بشكل يؤثر على استقلاليتها.
- الفساد وتوظيف أفراد تعوزهم الكفاءة.
- سيطرة الميليشيات وغياب السلطة الرادعة.
- تسييس العمل المدني خدمةً للمصالح السياسية والحزبية.
- التفاوت بين ما تحوزه منظمات المجتمع المدني من مدخلات وما تحرزه من نتائج.
- النقص في الخبرة المتعلقة بالتقنيات الحديثة.
- تضاؤل الفضاء المتاح للمجتمع المدني، وتردي حالة الحريات، والقصور في مجال المساءلة على جميع الصُعُد، وغياب السياسات على مستوى الدولة.
- النقص في المبادرات المستدامة. إنَّ 90 في المئة من منظمات المجتمع المدني تبدأ حملات محدودة النطاق في مسعاها إلى تقديم أدلة مصوَّرة إلى الجهات المانحة. وكثيراً ما تفتقد تلك المنظمات إلى فريق عامل، وتعتمد في الغالب على المتدربين والمتطوعين.
- الانتماء السياسي وقيام الحكومة بإنشاء منظمات غير حكومية (ما يُعرف بالمنظمات الحكومية غير الحكومية).
- إغفال الأهداف التي يحتاجها المجتمع المحلي.
- ندرة فرص التمويل.
- القيود المفروضة على الفضاء المدني والتهديدات التي تستهدف الحق في الحرية والتعبير.
- تدخل الأحزاب السياسية في العمل الإنساني وما تقدمه منظمات المجتمع المدني من خدمات.

- تعمل منظمات المجتمع المدني خدمةً لمصالحها بدلاً من خدمة المصلحة العامة.
- تحرص منظمات المجتمع المدني على إرضاء المانحين.
- القصور في المعرفة بآليات الأمم المتحدة.
- السياسات غير الفعالة في مجالَي المناصرة وتنظيم الحملات.
- غياب سيادة القانون.
- قلة اهتمام منظمات المجتمع المدني بوضع القوانين وإحداث التغيير في السياسات.
- اغتيال الناشطين.
- كثرة المنظمات المجتمع المدني مع قلة التنسيق فيما بينها.
- غياب البيانات الإحصائية المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني.
- مركزية عمل منظمات المجتمع المدني في المدن وليس في المناطق الريفية.
- النقص في الموارد المالية.

القسم الثامن: الاستنتاجات والتوصيات

وقد تم عرض النتائج بواسطة مؤشرات تبيِّن بالأرقام تصوراتِ الجمهور. ولعلَّ تضمينَ عنصرٍ كمّي متبوعاً بشيءٍ من الشرح يقدِّم مقاربةً شاملةً لفهم الرأي العام.

تشير الأرقام إلى عدد من مواطن الخلل، بما في ذلك المشكلات الهيكلية (كالنشاطات المدفوعة بأولويات المانحين)، والقصور في بعض القيم الهامة في المجتمع (كالشفافية، والعمل من أجل المصلحة العامة)، والقدرة المحدودة على التأثير في صنع السياسات. ومن المرجح أن تؤثر هذه المشكلات على استدامة منظمات المجتمع المدني ومساهمتها في التنمية الاجتماعية.

إنَّ تقييم الرأي العام على قدر كبير من الأهمية بالنسبة إلى منظمات المجتمع المدني، إذ يمكِّنها من تحديد الجوانب التي ينبغي تحسينها، ومن تعزيز جودة أدائها، ومن إظهار ما تحرزه من تأثير ونتائج، فمن شأن هذا كلِّه أن يحافظ على المجتمع المدني بوصفه قوة فعالة.

وينبغي ألا يتم تقييم منظمات المجتمع المدني بمعزل عمَّا حلها، بل يتوجّب أن يتسق مع التحليل الأمني والسياسي، إذ يؤثر هذان العاملان على أدائها وإمكاناتها. ومن الوُجهة العملية، فإنَّ قدرة منظمات المجتمع المدني ومشاركتها وحوكمتها الداخلية وما لها من تأثير، إنَّما تتأثَّر جميعاً باعتبارات الحوكمة الخارجية مثل الأمن، والصراع، والعنف، وغياب الديمقراطية، والنظم السياسية الحصرية، والفضاء المدني المحدود، والافتقار إلى سيادة القانون. وإنَّ حالة المجتمع المدني المستقل ما هي إلا انعكاسٌ لهذا الحيز المحدود عموماً وللسياسات الصارمة التي تؤثر في مدى قدرة منظمات المجتمع المدني على التنظيم والإعلام والتأثير. ومن الجدير بالذكر أن تهيئة بيئة سياسية سليمة ومستقرة أمرٌ أساسي للتوصل إلى مجتمع مدني قوي ومؤثر.

لقد بيَّنت ردود المستجيبين إلى الاستطلاع أن مشروعات منظمات المجتمع المدني كثيراً ما تُصمم تلبيةً لأولويات المانحين، ولكنها تلبي أيضاً احتياجات المواطنين. وتحتاج منظمات المجتمع المدني إلى استراتيجية استباقية يكون همُّها أن تعالج الشواغل الاجتماعية الملحة وليس اجتذاب التمويل.

تشير نتائج الاستطلاع إلى أنَّ ثمة حاجة ماسة إلى قيام منظمات المجتمع المدني بإعادة توجيه نهجها على نحو يجعله وثيق الصلة بالرأي العام. ويعتقد عدد كبير من المستجيبين أن المجتمع المدني يشارك مشاركة كبيرة في العمل في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، غير أنَّ بعضهم لا يدرك التحديات الكبيرة التي تواجه منظمات المجتمع المدني. وهذا يشير إلى افتقاد المجتمع المدني إلى المجال الذي يمكِّنه من التواصل مع الجمهور، أو أنَّه يفتقد القدرة على إقامة مثل ذلك التواصل وحمل الجمهور على مناصرة قضاياه. وإذا كان الجمهور يدعم مشاركة المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، دون أن يدرك ما يواجهه المجتمع المدني من تحديات ومخاطر من جرّاء هذه النشاطات، فإنَّ الجمهور والحال هذه قد لا يكون حليفاً هاماً يقدم دعماً ذا شأن. ويحسُن بمنظمات المجتمع المدني أن تقوم بحشد دعم الجمهور من خلال بناء القدرات والمناصرة وتعبئة الموارد، بما يمكِّنُها من تعزيز تأييد المواطنين لعملها ودعمهم إياها.

وأشارت النتائج إلى قصورٍ في الشفافية من حيث سياسات منظمات المجتمع المدني وأهدافها والجوانب المتعلقة بالإدارة المالية. ويؤثِّر هذا على ثقة الجمهور في منظمات المجتمع المدني؛ ويهدد قدرتها على حشد دعم الجمهور. وينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تتبنى بشكل كامل مبادئ الشفافية المالية. ومن الأهمية بمكان أن تحرص منظمات المجتمع المدني على أن تتفرَّد بكونها جهات فاعلة شفافة ونزيهة. وينطبق الأمر ذاته على مفاهيم المساءلة والشرعية. ويتعين على منظمات المجتمع المدني أن تحترم أسس الحكم الرشيد

ومكافحة الفساد لتتمكن من إحداث التغيير. إنَّ من المهم أن يدرك المجتمع المدني ككل هذه التحديات وأن يستجيب إليها. ويتطلب تعزيز فهم الجمهور لعمل منظمات المجتمع المدني حِراكاً استباقياً يسعى إلى إعادة تشكيل التصور العام عنها. ويتعين على منظمات المجتمع المدني أن تضع الخطط لتعزيز صورتها عند العامة، وأن تعزز الحكم الرشيد داخلياً، وعليها كذلك أن تعزز الثقة والتنسيق. وعلى منظمات المجتمع المدني أن تلقي الضوء على قوتها واستدامتها، وأن تعزز مساهمتها في التغيير الاجتماعي الإيجابي. وينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تنتج المعارف النافعة وذات الصلة وأن تتشاركها مع الجمهور لتعزيز ثقته بها، وتحتاج أيضاً إلى تقوية التزام الأطراف صاحبة المصلحة بتقديم الدعم إليها. ويتوجب على منظمات المجتمع المدني أن تأخذ قضية شرعيتها وخضوعها للمساءلة على محمل الجد، وأن تعتبر المنظمات التي تتصف بالشفافية وتقرُّ إجراءاتٍ تتيح المساءلة على أنها تمثل "صوت الشعب".

ويحسُن بمنظمات المجتمع المدني أن تعمل على استخدام ما هو متاح لها من موارد، وأن تقوم بتعزيز سياساتها الداخلية، وتقوية التنسيق والتعاون مع مختلف الأطراف صاحبة المصلحة. وعلى منظمات المجتمع المدني الالتزام بمبادئ إسطنبول. ويتعين أن تكون منظمات المجتمع المدني بالنسبة إلى الجمهور أيسر منالاً، وأكثر تشاركية، وأعظم التزاماً بالخضوع للمساءلة، إذ من شأن هذا كله أن يزيد قدرتها على حشد الحلفاء بفعالية.

وينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تبتدع وتصمِّم آلية جديدة للتأثير في المجتمعات المحلية والتفاعل مع المواطنين، ولا سيما منهم الشباب، باستخدام نهج قائم على التشاركية. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تعزز من قدرات المواطنين على تنظيم الأمور التي تؤثر على حياتهم اليومية والمشاركة فيها.

وينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تحدد الفرص المتاحة لتوسيع استثماراتها بتعزيز تحليل السياسات، والمهارات المتعلقة بجهود المناصرة. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تهيئ فرصاً لمشاركة الجمهور في صنع السياسات. كما أنَّ في وسع منظمات المجتمع المدني أن تستفيد من أوجه القصور في القطاع العام وأن تعمد إلى استهدف الفئات المهمشة، ولا سيما في المناطق الريفية. وينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تسعى إلى توسيع عضوية الجمهور، وأن تسعى إلى تبديل ما هو قائم من تصورات سلبية، واجتذاب الدعم من القاعدة الشعبية. وهي بحاجة إلى إنتاج المعارف النافعة ذات الصلة ومشاركتها مع الجمهور لتعزيز ثقته بها، وتحتاج إلى زيادة التزام أصحاب المصلحة بتقديم الدعم إليها.

ووفقاً لما أبدته استجابات المشاركين، فإن تأثير منظمات المجتمع المدني في مجال الدعوة هو تأثيرٌ محدودٌ إلى حد ما. وقد يؤدي هذا العامل المُقيِّد إلى تشكُّل قناعة لدى الجمهور مفادها أنَّ السلطات العامة هي وحدها التي تتحمل المسؤوليات وتمتلك القدرات اللازمة لمعالجة المظالم الاجتماعية. ومن المهم لمنظمات المجتمع المدني أن تدرك أن اضطلاعها بدور أقوى في المناصرة سيعود بالنفع على استدامتها على المدى الطويل، ويعيد تشكيل صورتها عند الجمهور. وفي هذا السياق، فإنَّه يمكن للمانحين الدوليين أن يقوموا بدور هام من خلال الاستثمار في البرامج الرامية إلى بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في مجال المناصرة وتنظيم الحملات.
وفيما يتعلق بصِلات منظمات المجتمع المدني مع محيطها، فإنَّه يجب تحسين العلاقات بين منظمات المجتمع المدني الأطراف صاحبة المصلحة فيما يخص الحقوق. وينبغي إنشاء شبكات لمنظمات المجتمع المدني على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، والمحافل التي تتيح للمجتمع المدني تبادل المعرفة والتشارك في قصص النجاح. إنَّ التعلم من قصص النجاح والخبرات الجيدة أمرٌ هامٌّ لدعم الأعمال الأخرى المتصلة بالمجتمع المدني.

ويجب أن تعمل منظمات المجتمع المدني منطلقةً من أهداف مشتركة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. ويجب أن يقيم المجتمع المدني شراكات مختلفة، بما في ذلك الشراكة مع القطاع الخاص، وأن يعزز شراكته مع قطاعي الإعلام والجامعات. وينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تطور مهارات محددة لكي تجتذب انتباه وسائط الإعلام التي يمكن أن تكون حليفاً هاماً في دعم حملات المناصرة. وقد يؤدي العمل مع القطاع الخاص دوراً هاماً في أهداف التنمية المستدامة. إنَّ التفاعل بين قطاع الأعمال والمجتمع المدني متدنٍ بشكل خاص ويجدر أن يتم إيلاؤه مزيداً من الاهتمام. وإنَّه لمن المحبَّذ أن تهتم منظمات المجتمع المدني بجوانب الشفافية والمساءلة، سعياً إلى تجنُّب خطر أن يُنظر إليها على أنها تابعةٌ لشركات خاصة. و يمكن أن تنتفع منظمات المجتمع المدني من التنسيق مع الباحثين العاملين في الجامعات، فمن شأن ذلك أن يساعدها على توفير الموارد من خلال استخدام قدرتهم البحثية التي تضفي مزيداً من المصداقية على منظمات المجتمع المدني. ويُوصى بأن تكون منظمات المجتمع المدني قادرة على الاستفادة من دعم الجمهور والقدرة البحثية مجتمعَين.

وفي الختام، وعلى الرغم من التحديات والقيود التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عهدٍ طويل كمثل البيئة السياسية التقييدية، وما يتسم به السياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي من تعقيد، والصراع، ومحدودية الحيز المدني، فإنَّ المجتمع المدني يعمل على الرغم من هذه الظروف. ومع أنَّ التحديات جسيمة، فإنَّ الجهات الفاعلة في المجتمع المدني هي أيضاً أكثر عدداً وأكبر تنوُّعاً من أي وقت مضى. ومن خلال تأكيد منظمات المجتمع المدني على القيم التي تربط بعضها ببعض، واعتمادها القيم الأحدث المتعلقة بالسلطة المشتركة مع مختلف الأطراف من أصحاب المصلحة، فإنَّ في وسع تلك المنظمات أن تستعيد ثقة الجمهور التي تمكَّن بدورها المجتمع المدني من أن يزدهر.

قائمة الأشكال البيانية

الشكل *1*: البلد الذي يحمل المستجيب جنسيته
الشكل *2*: بلد الإقامة
الشكل *3*: توزيع المستجيبين بحسب الجنس
الشكل *4*: توزيع المستجيبين بحسب الفئة العمرية
الشكل *5*: مشاركة المستجيبين في منظمات المجتمع المدني
الشكل *6*: طبيعة مشاركة المستجيبين في منظمات المجتمع المدني
الشكل *7*: مجال مشاركة المستجيبين في منظمات المجتمع المدني

الشكل 8: فهم المستجيبين لمنظمات المجتمع المدني
الشكل 9: فهم المستجيبين لأعضاء المجتمع المدني
الشكل 10: النشاطات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في بلدان المستجيبين
الشكل 11: نظرة الحكومة إلى منظمات المجتمع المدني
الشكل 12: العلاقة بين الدولة/ الحكومة ومنظمات المجتمع المدني
الشكل 13: العلاقة بين المجتمع المدني والحكومة
الشكل 14: العلاقة بين المجتمع المدني والبرلمان
الشكل 15: العلاقة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص
الشكل 16: العلاقة بين منظمات المجتمع المدني التي تشترك في القضية ذاتها
الشكل 17: العلاقة بين منظمات المجتمع المدني ذات الاهتمامات المختلفة
الشكل 18: العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير الحكومية
الشكل 19: العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والجمهور
الشكل 20: العلاقة بين منظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام
الشكل 21: العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والجامعات
الشكل 22: العلاقة بين المجتمع المدني والقطاعات الأخرى
الشكل 23: يمكن الوصول إلى منظمات المجتمع المدني
الشكل 24: تتصف منظمات المجتمع المدني بالصدق
الشكل 25: تتصف منظمات المجتمع المدني بالشفافية
الشكل 26: تتصف منظمات المجتمع المدني بالشفافية المالية
الشكل 27: تتوخّى منظمات المجتمع المدني المساواة في خدمة الأشخاص والمجتمعات المحلية
الشكل 28: تنشط منظمات المجتمع المدني في العمل مع القاعدة الشعبية
الشكل 29: تعمل منظمات المجتمع المدني بشكل نشط مع "النُخَب"
الشكل 30: منظمات المجتمع المدني متاحة لي إذا ما أردتُ التعبير عن رأيي
الشكل 31: تلبي منظمات المجتمع المدني احتياجات الناس
الشكل 32: تعمل منظمات المجتمع المدني خدمةً لمصالحها الذاتية
الشكل 33: تعمل منظمات المجتمع المدني وفقاً لبرامج عمل الهيئات المانحة
الشكل 34: تتصف منظمات المجتمع المدني بالكفاءة والمهنية في أداء مهامها
الشكل 35: منظمات المجتمع المدني مسؤولة إزاء الجمهور
الشكل 36: تشارك منظمات المجتمع المدني المعلومات المتعلقة بعملها مع وسائط الإعلام و/ أو الجمهور
الشكل 37: قيم منظمات المجتمع المدني
الشكل 38: الفوائد الشخصية من أداء منظمات المجتمع المدني
الشكل 39: تأثير منظمات المجتمع المدني على حياة المستجيبين
الشكل 40: فعالية منظمات المجتمع المدني
الشكل 41: أكثر وسائل منظمات المجتمع المدني فعالية
الشكل 42: نوع المعلومات المؤثرة التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني
الشكل 43: رؤية المستجيبين لما ينبغي أن يكون لمنظمات المجتمع المدني من تأثير